مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد العاشر ، العدد الثاني ، ص-ص 2002

# نفي النقاد سماع الرواة من الشيوخ

## دراسة تطبيقية على أسانيد في صحيح الإمام البخاري


**نافذ حسين حماد**

قسم الحديث وعلومه

كلية أصول الدين- الجامعة الإسلامية- غزة


**The critics' denial of the dea, that the rerrators hear directly from their scholars. "shyookh" This research is an applied study on the nerratise support of the prophel, sayings, "peace be upon him "that Elbokhari concluded in his book."Sahih Elbokhari".**


**Abstract : the critics deny the hearing of the narrators to each others, in terms of the narrative support of the prophets saying. "Asanid", that Elbokhari concluded in his book"Sahih Elbokhari" despite of the critics' knowledye sometimes of being narrated by Elbokhari himself or even the narrators frank statement of being heard from his seholar, all that is already presented in Elbokhari's book "Alsahih".**

**So this study answers the following questions;**

- **To what extent can the range of accuracy of those critics can be considered in their judgenment .**
- **What are Elbokarireasons and evrdent justification in including such narratine supports- the prophets saying "Asanid" – into his book of Hadith, "Alsahih" .**
- **Finally whedis the net influence of such inclusion on the cordition- that- high lighits the truth fulress of the narratine supports, that is not only wrfirming the meeting between the narralors and the scholer sheikh but also ensuring the direct hearing from them as well which was later insenbed to Elbokhari.**


### مقـــدمـة

الحمد ، والصلاة والسلام على رسول ا ، وبعد

فبعد أن حققتُ بالمشاركة كتاب تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل للحافـظ ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، المتوفى سنة 826هـ [i]، والذي يعد أوسع الكتب وأشملها في جمع أقوال النقاد في نفي سماع بعض الرواة من بعض مع الإشارة إلى بعض رواياتهم المرسلة، حيث جمع بين كتابي المراسيل لابن أبي حاتم

وجامع التحصيل للعلائي، واستدرك عليهما وأضاف كثيرا من الرواة المرسلين، مستفيدا من كتاب تهذيب الكمال للمزي وغيره من المصنفات، ثم جاء ناسخ الكتاب،تلميذ المصنف،المحدث شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري المتوفى سنة840هـ فأضاف على حواشي الكتاب عددا من الرواة فات ابن العراقي ذكرهم، وضعناهم ضمن هامش الكتاب.

أقول: بعد أن حققنا الكتاب، لفت انتـباهي أن نفي النقاد سماع الرواة من بعضـهم شمل أسانيد في صحيح البخاري !!.

وكان الدارقطني قبلُ في كتاب أسماه التتبع انتقد البخاري بروايته أحاديث في صحيحه رآها الدارقطني مرسلة.

وبعد القراءة في هذا الموضـوع، تبين لي أن هناك رواة آخـرين لم يذكرهم الدارقطني أو ابن العراقي، وتشملهم الدراسة.

وإن المتتبع لأقوال النقاد- رحمهم ا تعالى- في نفيهم سماع الرواة من بعضهم، وحكمهم على أسانيد بعدم لقاء رواتها لبعضهم بعبارات فيها جزم أحيانًا، مما يدل على انقطاع في السند أو إرسال، يستطيع التفهم وجود أسانيد هؤلاء الرواة في كتب السنن والمسانيد والمعاجم والمصنفات، وغيرها من كتب الحديث التي لم تلتزم الاقتصار على إخراج الأسانيد المتصلة، إلا أن وجود مثل هذا النوع من الأسانيد في صحيح الإمام البخاري، وهو ما هو من الصدارة بين المصنفات التي جمعت حديث رسول ا ﷺ، والذي أسسه البخاري على شدة الاحتياط، وبناه على المبالغة في التحري، بل إن شرطه الذي نسبه إليه القاضي عياض[ii]،مشيرا إلى المعني بالنقد في كلام الإمام مسلم في مقدمته[iii] وتبناه ابن الصلاح[iv]،ثم تتابع عليه العلماء بعد ذلك[v]، هو التأكد من السماع أو ثبوت اللقاء، وعدم الاكتفاء بإمكانية اللقاء أو مجرد المعاصرة، يدفع الباحث في الحديث وعلومه إلى الكشف عن:

1- مدى دقة أقوال هؤلاء النقاد في حكمهم على الرواة بعدم السماع من شيوخهم.

2- مسوغات الإمام البخاري،وهو المحدث الناقد في وضع هذه الأسانيد المنتقدة في صحيحه

3- قوة تأثير هذه المسألة على ذلك الشرط المنسوب إلى البخاري، ومدى اعتبار النقاد وجود هذا الشرط في الصحيح، وفيهم بعض أعرف الناس بهذا الصحيح (vi).

والعجب أنك تجدهم أحيانًا ينفون السماع، ويقولون: وإن روى له البخـاري في الصحيح، بل تجد الراوي مصرحا بالسماع، ومع ذلك ينكر بعض النقاد هذا التصريح، ويعده منقطعا.

فهل أخرج البخاري أحاديث تحقق فيها عدم اللقاء، وأحاديث لم يعلَم فيها لقاء ؟!

لقد أثار اهتمام الباحث تتبع هذه المسألة عدم الوقوف على دراسة توثيقية تطبيقية تجمع جميع جوانبها، لا سيما مع وجود عدد لا يستهان به من الرواة تشملهم الدراسة.

ويقوي هذا الاهتمام ما قرره ابن حجـر في معرض جوابه على الإمام مسلم من أن مجيئ حديث واحد فقط في الصحيح لم يتحقق فيه ذلك الشرط لكان ناقضا لنسبته إلى البخاري، حيث قال:" وإنما كان يتم له النقض والإلزام لو رأى في صحيح البخاري حديثًا معنعنًا لم يثبت لُقِي راويه لشيخه فيه؛ فكان ذلك واردا عليه " (vii) .

كل ذلك دفع الباحث كتابة هذا البحث، معنونًا له بـ

***نفي النقاد سماع الرواة من الشيوخ***

***دراسة تطبيقية على أسانيد أخرجها البخاري في صحيحه***

وبعد جمع الأسانيد التي تشملها الدراسة حسب ظن الباحـث، تبين له عرضها تحت سبعة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: أسانيـد نفى نقاد فيها سماع الراوي ممن فوقه، مصرح فيها بالسماع.

المبحث الثاني: أسانيـد دلت على الرواية للتلميذ عن الشيخ عن طريق المكاتبة.

المبحث الثالث: أسانيـد انفرد الناقد فيها بنفي السماع أو شك أو اختلاف قوله.

المبحث الرابع: أسانيـد دلت على اكتفاء البخاري بالمعاصرة، مع وجود قرائن قوية.

المبحث الخامس: أسانيـد فيها مرسل صحابي أو مختلف في صحبته أو رؤيته،أو من لم تثبت صحبته مقرونًا بالصحابي.

المبحث السادس: أسانيـد مقرون فيها الراوي بمن ثبت سماعه من الشيخ، أو كان شـيخه المحذوف معروفًا.

المبحث السابع: أسانيـد وهم النقاد بسقوط راوٍ فيها من السند،أو وقع البخاري فيها بوهم بظنه راوٍ آخر.

وقبل أن أبدأ في صلب البحث أود التنبيه إلى عدم تعرضـي لما أورده الإمام البخـاري في المعلقات؛ لأن من نَسب إليه شرط ثبوت اللقاء أو التأكد من السماع لا يدخِل فيه ما ذكره معلقًا، وقد قال ابن حجر " والبخاري يرى الانقطاع علة، فلا يخرج ما هذا سبيله إلا في غير أصل موضوع كتابه كالتعليقات والتراجم " (viii).

أدعو ا أن يوفقنا لما يحب ويرضى،

وإلى مباحث المسألة

## *المبحث الأول*

## *أسانيد نفى نقاد فيها سماع الراوي ممن فوقه، مصرح فيها بالسماع*

وقد بلغ عدد رواة هذا النوع أربعة عشر راويا، أُرتبهم على حروف الهجاء، وهم:

**(1) إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي، عن أبيه**

نقل العلائي عن أبي نعيم أحمد بن عبدا (ت430هـ) قوله: "لم يسمع ( يعني إبراهيم بن يوسف ) من أبيه شيئًا ". ثم عقّب بقوله: "روايته عن أبيه في الصحيح، وعن جده أيضا" (ix) .

قلت: روى له البخاري عن أبيه أربعة عشر حديثًا (x)، وافقه مسلم في حديثين منها (xi).

وسماعه من أبيـه صحيح ثابت، فقد صرح في أربع روايات منها بالسماع منه(xii)، وقال الكلاباذي "سمع أباه" (xiii) ولم أجـد غير أبي نعيم نفى هذا السماع، لذا لا يلتفت إليه، ولا يقال إن لديه زيادة علم، بل إن الزيادة [1]للمثبت وليس للنافي، وا أعلم.

وأما جده، فالمقصود به إنما هو أبو إسحاق السبيعي جد أبيه، وليس إسحاق بن أبي إسحاق، لأن الأخير ليس له رواية في الكتب الستة (xiv)، وقليل الرواية في غيرها (xv) وا أعلم.

وفي رواية إبراهيـم عن جده، قال ابن العراقي معقبا على كلام العلائي السابق: "روايته عن جده ليست في الصحيح، ولا في شيئ من الكتب الستة، وهي بعيدة من الاتصال"(xvi).

وقال الذهبي: "إبراهيم لم يدرك جده أبا إسحاق"(xvii).

وهو كما قالا، فبين وفاتيهـما أكثر من سبعين عاما (xviii) ، وجميع رواياته في الصحيحين هي عن أبيه عن جده أبي إسحاق.

**(2) بشر بن شعيب بن أبي حمزة عن أبيه**

قال ابن معين: "وأما بشر – يعني ابن شعيب – فلم يسمعها من أبيه (يعني أحاديث أبيه) ، سألوه عنها، فقال: لم أسمعها من أبي، إنما أنا صاحب طب، فلم يزالوا به حتى حدثهم بها، قالوا: قل أبي، فكتبوا عنه"[xix] .

وقال أبو حاتم: "ذُكِر لي أن أحمد بن حنبل قال له: سمعتَ من أبيـك شيئًا؟ قال: لا. قال: فقرئَ عليه وأنت حاضر؟ قال: لا. قال: فقرأتَ عليه؟ قال: لا. قال: فأجاز لك؟ قال: نعم. قال: فكتب عنه (يعني أحمد) على معنى الاعتبار، ولم يحدث عنه"[xx] .

وقال أبو زرعة: "سماعه كسماع أبي اليمان، إنما كان إجازة "[xxi].

فما مدى دقة هذه الأقوال التي توحي بعدم سماع بشر من أبيه؟

لقد نقضها ابن حجر بما يلي:

1- حكاية أبي حاتم منقطعة.

2- رواية أبي اليمان الحكم بن نافع، والتي تشهد لبشر بالسماع من أبيه وتعارض الأقوال السابقة، قال أبو اليمان: كان شعيب بن أبي حمزة عسِرا في الحديث، فدخلنا عليه حين حضـرته الوفاة، فقال: هذه كتبي قد صححتها، فمن أراد أن يأخذها فليأخذها، ومن أراد أن يعرض فليعرض، ومن أراد أن يسمعها من ابني فليسمعها، فإنه قد سمعها مني [xxii] .

3- ليس الأمر كما قال أبو حاتم في حكايته المنقطعة بأن أحمد لم يرو عنه، بل روايته عنه في المسند [xxiii] .

وجعل ابن العراقي من رواية أبي اليمان ردا لكلام كل من ابن معين وأبي زرعة، وتأييدا لفعل البخاري رحمه ا [xxiv].

وأما ابن حبان،فقال في الثقات:"كان متْقِنًا،وبعض سماعه عن أبيه مناولة، وسمع نسخة شعيب سماعا" [xxv] .

فالسماع ثابت، وقد أخرج له البخـاري حديثًا في موضعين من صحيحـه، صرح فيهما بالسماع من أبيه [xxvi].

أقول: ولو أخذنا بكلام ابن حبان، وأن بعض روايته عنه مناولة، فالرواية بالمناولة صحيحة عند المحدثين.

والإمام البخاري يعتبر المناولة المقرونة بالإجازة مع التمكين من النسخة صحيحة، كما احتج بالمكاتبة أيضا، يدل عليه ما ترجمه في كتاب العلم، حيث قال: "باب ما يذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان، وقال أنس: نسخ عثمان المصاحف فبعث بها إلى الآفاق، ورأى عبد ا ابن عمر ويحيى بن سعيد ومالك ذلك جائزا، واحتـج بعض أهل الحجاز في المناولة بحديث النبي ﷺ حيث كتب لأمير السرية كتابا، وقال: لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبي ﷺ "(xxvii).

قال السهيلي:" وكذلك العالم إذا ناول التلميذ كتابا جاز له أن يروي عنه ما فيه، وهو فقه صحيح" (xxviii).

**(3) بشير بن نَهيك عن أبي هريرة**

قال الترمذي: "قال محمد- يعني البخاري:... وبشير بن نهيك لا أرى له سماعا من أبي هريرة حدثنا محمود بن غَيلان، قال: نا وكيع، عن عمران بن حدير، عن أبي مِجاز، عن بشير بن نهيـك، قال: أتيت أبا هريرة بكتاب، وقلت له: هذا حديث، أرويه عنك؟ قال: نعم" (xxix) .

وروى الترمذي هذا الأثر بالسند نفسه في العلل الصغير آخر كتاب السنن، وقال قبله: "وقد أجاز بعض أهل العلم الإجازة، إذا أجاز العالم لأحد أن يروي لأحد عنه شيئًا من حديثه، فله أن يروي عنه" (xxx) .

فهذا يفيد أن بشير بن نهيك أخذ الأحاديث عن أبي هريرة إجازة حينما عرض عليه أحاديثه الموجودة في الكتاب.

وهو ما فهمه العلائي أيضا، حيث جمع بين ما حكاه الترمذي عن البخاري، قوله: لا أرى له سماعا من أبي هريرة، واحتجاج البخاري ومسلم في كتابيهـما بروايته عن أبي هريرة، فبعدما أورد رواية وكيع عن عمران بن حدير التي رواها الترمذي، أعقبها

بقوله: "والإجازة أحد أنواع التحمل، فاحتج به الشيخان لذلك، وما ذكره الترمذي ليس فيه إلا نفي السماع، فلا تناقض"(xxxi) .

وهذا الفهم من الترمذي والعلائي يدل على أن نفي البخاري علمه بسماع الراوي ممن فوقه هو نفي أن يكون الراوي قد تلقى روايته عن شيخه بطريق السماع، وإن كان قد تلقاها بطـريق أخرى من طرق التحمل، كالعرض أو المكاتبة أو الإجازة أو حتى الوجادة.

أقول: والحقيقة أن بشيرا سمع من أبي هريرة، يدل عليه:

1- رجوع البخاري عن رأيه السابق، وإثبات سماع بشير من أبي هريرة (xxxii).
ولعل هذا الرجوع من البخاري هو المعتمد، لذا أخرج له البخاري في الصحيح. وا أعلم

2- ورود أثر الترمذي عن وكيع في موضع آخر فيه ذكر للسماع، فأورده ابن عبد البر عن وكيع عن عمران به، قال: "كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة، فلما أردتُ أن ُأفَارِقَه، أتيته بكتابي، فقلت: هذا سمعتُه منك، قال: نعم" (xxxiii) .

3-رواياته عند غير الترمذي، عن تلاميذ آخرين لعمران بن حدير غير وكيع، وفيها تصريح بالسماع

فالرامهرمزي روى في المحدث الفاصل،قال:"حدثنا أبو خليفة، ثنا عثمان بن الهيثم،عن عمران ابن حدير، عن أبي مجلز، عن بشير بن نهيك، قال: كنت أكتب عند أبي هريرة ما سمعت منه فإذا أردت أن أفارقه جئت بالكتاب فقرأته عليه، فقلت: أليس هذا ما سمعته منك؟ قال: نعم" (xxxiv) .

والخطيب البغدادي الذي يرى عدم ضرورة إذن الشيخ بالرواية لمن ثبت سماعه منه، يروي هذا الأثر من طريق أبي عاصم، عن عمران بن حدير، بنحوه، وقد صدره بقوله: "وذهب بعض الناس إلى أن من سمع من شيخ حديثًا لم يجز له أن يرويه عنه إلا بعد إذن الشيخ له في روايتـه، وهذا القول
يروى عن بشير بن نهيك" . ثم يختم الخطيب كلامه، قائلاً: "وهذا غير لازم، بل متى صح السماع وثبت جازت الرواية له، ولا يفتقر ذلك إلى إذن من سمع منه" (xxxv) .

أما ابن رجب، الذي يفضل طلب التلميذ الرواية عن الشيخ بعد سماعه، يؤكد على سماع بشير من أبي هريرة، حيث يشير إلى رواية روح بن عبادة، وأنها ليست من باب المناولة ولا من باب العرض المجرد، بل تدل على أنها عرض بعد سماع.

ويشير كذلك إلى روايتي عثمان بن الهيثم وأبي عاصم، والتي تدل على أنه كان يكتب بعدما يسمع منه، ثم أقر له به أبو هريرة، وأذن له في روايته، وهذا نهاية ما يكون من التثبت في السماع[xxxvi]

4-رد ابن حجر لما نقله الترمذي عن البخاري، فبعدما أورد رواية يحيى القطان عن عمران بن حدير، وفيه: هذا سمعته منك، قال: نعم. قال ابن حجر: "ونقل الترمذي في العلل عن البخاري أنه قال: لم يذكر سماعا من أبي هريرة، وهذا مردود بما تقدم" [xxxvii] .

**(4) الحسن البصري عن عمرو بن تغلب**

قال علي بن المديني: "لم يسمع (يعني الحسن) من عمرو بن تغلب" [xxxviii] .

وقد خالفه جماعة من النقاد فأثبتوا سماعه، وهم يحيى بن معين [xxxix] ، وأحمد بن حنبل[xl]، وأبو حاتم[xli] .

وقال ابن حجر:"قد صرح الحسن بسماعه منه،فكأنه ( يعني عمرو بن تغلب) تأخر إلى بعد الأربعين" [xlii] قلت: ويعضد القول بالسماع، رواية البخاري حديثين عن الحسن في مواضع خمسة من صحيحه، صرح فيها بالسماع من عمرو بن تغلب.

الأول: عن الحسن قال: حدثَنَا عمرو بن تَغْلِب أَن رسولَ اللهِ ﷺ أُتِي بِمالٍ أَو سبي فَقَسمه فَأَعطَى رجالًا وتَرك رجالًا ... الحديث [xliii].

الثاني: عن الحسن قال: حدثَنَا عمرو بن تَغْلِب قَالَ قَالَ النبِي ﷺ إِن مِن أَشْراطِ الساعةِ أَن تُقَاتِلُوا قَوما ينْتَعِلُون نِعالَ الشعر ... الحديث [xliv] .

وبالتالي فكلام ابن المديني منقوض بتصريح الحسن بالسماع من عمرو بن تغلب،عوضا عن مخالفة العلماء له، والذين أثبتوا السماع، كما سبق بيانه.

**(5) الحسن البصري عن أبي بكرة**

نفى ابن معين والدارقطني سماع الحسن من أبي بكرة، وأثبتها له بهز بن أسد العمي(بعد 200هـ) وابن المديني والبخاري الذي روى له في صحيحه أربعة أحاديث صرح الحسن في واحـد منها بسماعه من أبي بكرة.

أما ابن معين، فقال:"لم يسمع الحسن من أبي بكـرة، قيل له: فإن مبارك بن فضـالة يقول: عن الحسن قال حدثنا أبو بكرة، قال: ليس بشيء" (xlv) .

فلم يصح عند ابن معين سماع الحسن من أبي بكرة، وطريق مبارك التي ورد فيها التصريح بالسماع طريق ضعيفة، فمبارك يدلس ويسوي (xlvi) ، ويخالف أصحابه، فعن أحمد بن حنبـل: كان مبارك يرفع حديثًا كثيرا، ويقول في غير حديث عن الحسن. قال: حدثنا عمران قال حدثنا ابن مغفل، وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك، غيره (xlvii) .

وأما الدارقطني فقال:"وأخـرج البخاري أحاديث الحسن عن أبي بكرة، منها الكسوف(xlviii)، ومنها: زادك الله حرصا ولا تعد (xlix) ، ومنها لا يفلح قوم ولوا أمرهـم امرأة (l) ، ومنها ابني هذا سيد (li) ، والحسن لا يروي إلا عن الأحنف (يعني ابن قيس) عن أبي بكرة "(lii) .

وقد نقل ابن حجر كلام الدارقطني، ثم قال:" وهذا يقتضي عنده أنه لم يسمع من أبي بكرة، لكن لم أر من صـرح بذلك ممن تكلم في مراسـيل الحسن كابن المديني وأبي حاتم وأحمد والبزار وغيرهم" (liii) .

وقال أيضا: "فالدارقطني رحمه الله يرى عدم صحة سماع الحسن من أبي بكرة، لكن الإمام البخاري يرى صحة ذلك، وقد اعتمد في تصحيح سماع الحسن من أبي بكرة على رواية أبي موسى عن الحسن أنه سمع أبا بكرة، وقد أخرجه مطولاً في كتاب الصلح، وقال في آخره: قال لي علي بن عبد الله إنما ثبت عندنا سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث" (liv) .

وقال أيضا:" وإنما قال ابن المديني ذلك؛ لأن الحسن كان يرسل كثيرا عمن لم يلقهم بصيغة عن فخشي أن روايته عن أبي بكرة مرسلة، فلما جاءت هذه الرواية مصرحة بسماعه من أبي بكرة ثبت عنده أنه سمعه منه" (lv) .

وابن المديني يرى مطلق سماع الحسن من أبي بكرة، يؤكده ما قاله في العلل:" سمع الحسن البصري من عثمان بن عفان – وهو غلام – يخطب، ومن عثمان بن أبي العاص، ومن أبي بكرة"[lvi]

ولا التفات لما قالـه الذهبي في تاريـخ الإسلام من نفي علي بن المديني سمـاع الحسن من أبي بكرة [lvii] ، لأن النص على ثبوت السماع منقول من كتاب العلل لابن المديني، أما كلام الذهبي، فالأرجح أنه من عبارته، فوقع في وهم وا أعلم.

وكذلك البخاري، يرى ما يراه شيخه ابن المديني، حيث أقر ورضي قوله في أن تصـريح الحسن بالسماع من أبي بكرة في حديث إن ابني هذا سيد [lviii] هو الذي أثبت سماعه منه، إذًا سماع الحسن من هذا الصحابي ثبت بسند صحيح، لذا أخرج البخاري الأحاديث الأخرى بالعنعنة، ليس فيها تصريح بالسماع .

وقد سبق بهز بن أسد العمي كلاً من ابن المديني والبخـاري في إثبـات سماع الحسن من أبي بكرة [lix] .

وتبعهم العلائي في إثبـات السماع بقوله:" وإن لم يكن فيها التصريح بالسماع، فالبخاري

لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء كما تقدم، وغاية ما اعتل به الدارقطني أن الحسن روى أحاديث عن الأحنف بن قيس عن أبي بكرة، وذلك لا يمنع من سماعه منه ما أخرجه البخاري" [lx] .

**(6) سليمان الأعمش عن مجاهد**

روى البخاري بسنده عن ابن المبارك، قال: قلت لهشـيم: مالك تدلس وقد سمعت؟ قال: كان كبيران يدلسان، وذكر الأعمش والثوري، وذكر أن الأعمش لم يسمع من مجاهـد إلا أربعة أحاديث [lxi] .

وقال وكيع:"لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث" [lxii] .

وفي رواية عنه:" كنا نتبع ما سمع الأعمـش من مجاهـد، فإذا هي سبعة أو ثمانيـة، ثم حدثنا بها "[lxiii] .

وقال ابن معين:"إنما سمع الأعمش من مجاهد أربعة أحاديث أو خمسة "[lxiv] .

وقال يعقوب بن شيبة (ت 262هـ) في مسنده:" ليس يصح للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة. قلت لعلي بن المديني: كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال سمعت، هي نحو من عشرة، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات" [lxv] .

وقال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث رواه الحسن بن عمرو الفقيمي وفطر والأعمش، كلهم عن مجاهد عن عبدا بن عمرو، رفعه فطر والحسن ولم يرفعه الأعمش، قال: قال رسول ا ﷺ : ليس الْواصِلُ بِالْمكافِئ ولكِن الْواصِلُ الذِي إِذَا قُطِعتْ رحِمه وصلَها[lxvi] . قال أبي: الأعمش أحفظهم، والحديث يحتمل أن يكون مرفوعا، وأنا أخشى أن لا يكون سمع الأعمش من مجاهد؛لأن الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يروي عن مجاهد مدلس "[lxvii].

وقال الترمذي:"قلت لمحمد (يعني البخاري):يقولون لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث. قال: ريح، ليس بشيء [lxviii] ، لقد عددت له أحاديث كثيرة نحوا من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها حدثنا مجاهد" [lxix] .

والخلاصة: أن الأعمش سمع من مجاهد أحاديث، وإن اختلف النقاد في مقدار ذلك ما بين أربعة إلى نحو الثلاثين.

وحاول بعضهم تعيين الراوي بين الأعمش ومجاهد

فقد سبق قول ابن المديني:" إنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القَتات" [lxx].

وقال عبد ا بن أحمد:" قلت لأبي:أحاديث الأعمش عن مجاهد عمن هي؟ قال:قال أبو بكر بن عياش: قال رجل للأعمش: ممن سمعته؟ ...في شيئ رواه عن مجاهد. قال: مر كزاز مر بالفارسية- حدثنيه ليث (يعني بن أبي سليم) عن مجاهد" [lxxi].

وقد وجدنا من ينكر على ابن المديني حديثًا رواه من طريق الأعمش، فيه تصريح بالسماع من مجاهد.

والحديث رواه البخاري في صحيحه، قال: حدثَنَا علِي بن عبدِ اللهِ (هو ابن المديني) حدثَنَا محمد بن عبدِ الرحمن أَبو المنْذِرِ الطفَاوِي عن سلَيمان الْأَعمشِ قَالَ حدثَنِي

حمـ ـاد

مجاهد عن عبدِ اللهِ بن عمر رضي الله عنهما قالَ أَخَذَ رسولُ اللهِ ﷺ منْكِبي فَقَالَ كُن فِي الدنْيا كَأنك غَرِيب أَو عابِر سبِيلٍ ... الحديث (lxxii).

قال ابن رجب:" وقد تكلم غير واحد من الحفاظ في قوله حدثنا مجاهد، وقالوا هي غير ثابتة وأنكروها على ابن المديني، وقالوا: لم يسمع الأعمش هذا الحديث عن مجاهد، إنما سمعه من ليث بن أبي سليم" (lxxiii).

فقد روى العقيلي الحديث بسنده في ترجمة ابن المديني عن عمرو بن محمد الناقد، عن محمد ابن عبدالرحمن الطفاوي، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر ...، ثم نقل إنكار عمرو بن محمد الناقد على ابن المديني، قوله: حدثنا مجاهد، وإنما حدثه الطفاوي بالعنعنة، وأن الأعمش أخذه من ليث ابن أبي سليم (lxxiv).

قال ابن حجر:" قوله عن الأعمش حدثني مجاهد، أنكر العقيلي (lxxv) هذه اللفظة وهي حدثني مجاهد، وقال: إنما رواه الأعمش بصيغة عن مجاهد كذلك رواه أصحاب الأعمش عنه وكذا أصحاب الطفاوي عنه، وتفرد ابن المديني بالتصريح قال: ولم يسمعه الأعمش من مجاهد، وإنما سمعه من ليث ابن أبي سليم عنه فدلسه، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق الحسن بن قزعة حدثنا محمد بن عبدالرحمن الطفـاوي عن الأعمش عن مجاهد بالعنعنة (lxxvi) ، وقال (lxxvii) : قال الحسن بن قزعة: ما سألني يحيى بن معين إلا عن (lxxviii) هذا الحديث، وأخرجه ابن حبان في روضة العقلاء من طريق محمد ابن أبي بكر المقدمي عن الطفاوي بالعنعنة أيضا (lxxix) ، وقال (lxxx) : مكثت مدة أظن أن الأعمش دلسه عن مجاهد وإنما سمعه من ليث حتى رأيت علي بن المديني رواه عن الطفاوي، فصرح بالتحديث. يشير إلى رواية البخاري التي في الباب (lxxxi).

وقال أيضا:" فهذا الحديث قد تفرد به الطفاوي وهو من غرائب الصحيح، وكأن البخاري لم يشدد فيه لكونه من أحاديث الترغيب والترهيب وا  أعلم، ثم وجـدت له فيـه متابعا في نوادر الأصول للحكيم الترمذي من طريق مالك بن سعير عن الأعمش وا  أعلم" (lxxxii)

وقد رواه سفيان الثوري (lxxxiii) وأبو معاوية (lxxxiv) وحماد بن زيد (lxxxv) وغيرهم عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد به.

والخلاصة في كلام النقاد لهذا الحديث يدور حول:

1- الإنكار على ابن المديني تصـريح الأعمش بالتحديث عن مجاهـد، وأن من رواه عن الطفاوي - غير ابن المديني- رووه بالعنعنة.

2- أن الحديث معروف من رواية ليث بن أبي سليم عن مجاهد كما رواه عنه الحفاظ.

3- أن الأعمش دلس عن ليث عن مجاهد غير شيئ، كما ذكر ذلك أبو بكر بن عياش نقلاً عن الأعمش نفسه.

ومع هذا النقد، فلعلّ القول بأن الطفاوي حدث به مرة بتصريح الأعمش بالتحديث فحفظه عنه ابن المديني، وأخرج البخاري روايته، وحدث به أخرى بالعنعنة فرواه الآخرون، وابن المديني أحفظ من كل من خالفه. وا أعلم.

وقد جعل ابن حبان في رواية علي بن المديني قدرًا كافيا وملمـحا يعتبر في الإيماء إلى صحة سماع الأعمش من مجاهد هذا الحديث، وبالتالي صحة ما ذهب إليه البخاري، وا أعلم.

يؤكد هذه الصحة تصـريح الأعمش بالسماع من مجاهـد في حديثين آخرين غير الحديث السابق [lxxxvi]. وأخرج له البخاري حديثًا خامسا ليس فيه تصريح بالسماع[lxxxvii].

**(7) سليمان بن يسار عن عائشة**

نقل ابن العراقي عن البزار (أبي بكر أحمد بن عمرو ت 292هـ) في مسنده قوله: لم يسمع سليمان بن يسار من عائشة. ثم قال:" قال صاحب الإمام (يعني: محمد بن علي ابن دقيق العيد 702هـ): ليس الأمر كما قال؛ ففي صحيح البخاري[lxxxviii] عن سليمان بن يسارٍ قَالَ سَأَلْتُ عائِشَةَ عن الْمنِي يصِيب الثوب فَقَالَتْ كُنْتُ أَغْسِلُه مِن ثَوبِ رسول اللهِ ﷺ ... الحديث،وفي صحيح مسلم[lxxxix] في هذا الحديث: حدثتني عائشة رضي الله عنها "[xc]

وقد روى له البخاري حديثين آخرين في ثلاثة مواضع، ليس فيها تصريح بالسماع [xci].

وكان الإمام الشافعي قد تعرض للحديث في مسألة الاكتفاء بفرك المني في الثوب متشككًا في ثبوته، ومعلاً له بعلل منها، قوله:" ولم يسمع سليمان فيما علمناه من عائشة حرفًا قط، ولو رواه عنها كان مرسلاً "[xcii] .

وأما ابن حجر فوافق ابن دقيق العيد في رده، مصوبا تصـرف البخاري، ومصححا سماع سليمان من عائشة، فقال:" قوله"سمعت عائشة" وفي الإسناد الذي يليه"سألت عائشة" فيه رد على البزار، حيث زعم أن سليمان بن يسار لم يسمع من عائشة، على أن البزار مسبوق بهذه الدعوى، فقد حكاه الشافعي في الأم عن غيره... وقد تبين من تصحيح البخـاري له، وموافقة مسلم له على تصحيحه صحة سماعه منها "[xciii]

كما أن العلائي ذكر جماعة ممن سمع منهم، وآخرين ممن أرسل عنهم ، وذكر عائشة فيمن سمع منهم سليمان [xciv]. وهو الصواب.

**(8) عبد الرحمن بن عبد ا بن كعب بن مالك الأنصاري عن جده كعب بن مالك**

روى البخاري في صحيحه قال: حدثَني أحمد بن محمدٍ أخْبرنَا عبد اللهِ أخْبرنَا يونُس عن الزهري قَالَ أخْبرني عبد الرحمن بن عبدِ اللهِ بن كعبٍ بن مالِكٍ قَالَ سمِعتُ كعب بن مالِكٍ ﷺ يقُولُ كان رسولُ اللهِ ﷺ قلما يريد غزوةً يغْزوها إلا ورى بِغيرِها ... الحديث [xcv] .

وقد قال محمد بن يحيى الذهلي (ت 258هـ) في كتابه علل حديث الزهري [xcvi] :" ما أظن عبـد الرحمن بن عبد ا بن كعب سمع من جده شـيئًا، وإنما يروي عن أبيه وعمـه عبيد ا بن كعب" [xcvii] .

ونقل ابن حجر عن الدارقطني قوله:" روايته عن جده مرسلة" [xcviii] .

ولعله أخـذ ذلك من قول الدارقطني في التتبع: "وأخرج البخاري حديث توبـة كعب من طرقات صحاح عن يونس [xcix] وعقيل [c] وإسحاق بن راشد [ci]عن الزهري عن عبد الرحمن بن عبد ا بن كعب عن أبيه عن كعب. وهو الصواب.

وأخرجه عن أحمد بن محمد عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن كعب مرسلاً.

وقد رواه سويد (يعني ابن نصر) عن ابن المبارك متصلاً [cii]مثل ما قال ابن وهب والليث عن يونس [ciii] ".

ودافع ابن حجر عن رواية البخاري ، بقوله:" وقع في صحيح البخاري في الجهاد تصريحه بالسماع من جده "[civ] . يشير إلى الرواية السابقة .

وقال أيضا:"وقع في رواية البخاري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب قال سمعت كعبا، فأخرجه على الاحتمال؛ لأن من الجائز أن يكون عبد الرحمن سمعه من جده وثبته فيه أبوه فكان في أكثر الأحوال يرويه عن أبيه عن جده وربما رواه عن جده" [cv].

ولعله استفاد هذا من كلام أبي العباس الطرقي، أحمد بن ثابت الأنصاري (ت 521هـ) الذي قال:" إنما روى عن جده أحرفًا من الحديث ولم يمكنه حفظ الحديث لطوله فاستثبته من أبيه" [cvi] .

إلا أن ابن حجر أكمل كلامه بما يدل على موافقته للدارقطني في انتقاده هذه الطريق وصحة غيرها، حيث قال:" لكن رواية سويد بن نصر التي أشار إليها الدارقطني توجب أن يكون الخلاف فيها على عبد الله بن المبارك وحينئذٍ فتكون رواية أحمد بن محمد- يعني رواية البخاري- شاذة فلا يترتب على تخريجها كبير تعليل، فإن الاعتماد إنما هو على الرواية المتصلة. والله أعلم" [cvii] .

فهل فيما جاء عن الذهلي والدارقطني إنكار للتصريح بالسماع في رواية البخاري؟! أم تَوقف كما أسماه ابن حجر حين قال:" نعم توقف الدارقطني في هذه الرواية التي وقع فيها التصريح بسماع عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك من جده" [cviii] .

ومهما يكن فالبخاري يرى صحة السماع، لذا أخرجه مصرحا به. والله أعلم.

**(9) عمران بن حطان عن عائشة**

نقـل ابن العراقي عن ابن عبد البر في الاسـتذكار أن عمـران بن حِطّـان لم يسمع من عائشة [cix] .

وفي صحيـح البخاري عن عِمـْران بن حِطان قَالَ سَأَلْتُ عائِشَةَ عن الْحرير فَقَالَتْ ائْتِ ابن عباسٍ فَسلْه ... الحديث [cx] .

وفيه أيضا : أن عائِشَةَ رضي الله عنها حدثتْه أن النبي ﷺ لم يكُن يتْرك فِي بيتِهِ شَيئًا فِيهِ تَصالِيب إلا نَقَضه [cxi]

قال ابن حجر:" وفي قوله أن عائشة حدثته رد على ابن عبد البر في قوله إن عمران لم يسمع من عائشة ". ثم أشار ابن حجر إلى الرواية الأولى وروايات أخرى خارج الصحيح صرح فيها عمران بالسماع من عائشة [cxii] . وقال الكلاباذي:" سمع عائشة" [cxiii]

قلت: وكذا هو رد على العقيلي الذي قال:" لا يتبين سماعه من عائشة" [cxiv] .

**(10) عمرو بن عبدا أبو إسحاق السبيعي عن البراء**

روى أحمـ ـد والترمذي وأبو يعلى الموصلي والطحاوي حديثـًا من طرق عن شعبة عن أبي إسحاق عن البراء أن رسول ا ﷺ مر بِنَاسٍ مِن الْأَنْصارِ وهم جلُوس فِي الطريق،فَقَالَ: إِن كُنْتُم لَا بد فَاعِلِين فَردوا السلَام وأَعِينُوا الْمظْلُوم واهدوا السبِيلَ[cxv] .

وذكروا فيها قول شعبة:"لم يسمع أبو إسحاق هذا الحديث من البراء ".

وكذا قال ابن المديني [cxvi] وأبو بكر بن أبي شيبة [cxvii] .

وفي مسند الموصلي، قال شعبة:" قلت لأبي إسحاق: أسمعته من البراء؟ قال لا".

والحديث رواه الطحـ ـاوي من طريق حجاج بن منهال عن شعبة عن أبي إسحاق سمعت البراء [cxviii] .

وتوقف الطحاوي فيه وجعله اختلافًا على شعبة، فقال: وهذا اختلاف شديد على شعبة في هذا الحديث؛ لأن حجاجا يذكـ ـر فيه سماع أبي إسحاق إياه من البراء وأبو الوليـ ـد (يعني الطيالسي) ينفي ذلك وا أعلم ما الصواب فيه [cxix] .

قلت: الصواب أن حجاجا وهم في ذلك، وغايـ ـة ما يقتضيه عدم سماعه ذلك الحديث من البراء، ولكن إن لم يسمع أبو إسحاق هذا الحديث من البراء فقد سمع منه أحاديث كثيرة بلا شك، وتصريحه بالسماع تكرر في الصحيحين وغيرهما [cxx].

قال أبو بكر البرديجي (أحمد بن هارون ت301هـ ـ): سمع أبو إسحاق من الصحابة من البراء ... وذكر جماعة منهم [cxxi] .

والنتيجة: أن عدم سماع التلميذ من الشيخ حديثًا لا ينفي سماعه أحاديث أخرى، وا أعلم.

**(11) مجاهد بن جبر عن عائشة**

قال أبو حاتم: روى- يعني مجاهد - عن عائشة مرسلاً، ولم يسمع منها، سمعت يحيى بن معين يقول: لم يسمع مجاهد عن عائشة .

وقال كل من عباس الدوري وابن الجنيد: سئل يحيى بن معين عن حديث مجاهد قال سمعت عائشة؟ فقال: كان يحيى بن سعيد القطان ينكر ذاك.

وقال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد القطان (198هـ) يقول: سمعت شعبة ينكر أن يكون مجاهد سمع من عائشة .

وكـذا قال أحمـد بن حنبل : كان شـعبة (160هـ) ينكر أن يكون مجاهد سمع من عائشة" (cxxii) .

أما علي بن المديني فخالف النقاد وقال:" لا أنكر أن يكون مجاهد لقي جماعة من الصحابة وقد سمع من عائشة" (cxxiii)

قلت: والصواب مع ابن المديني، وا أعلم، فحديثه عنها في الصحيحين، وفي واحد منها ما يدل على سماعه منها.

كما صرح بالسماع منها خارج الصحيحين أيضا (cxxiv)، مع وجود المعاصرة بينهما، إذ ولد مجاهد سنة 21 تقريبا (cxxv) ، وماتت عائشة رضي الله عنها سنة 58هـ (cxxvi).

وقد قال العلائي:"وحديثه عنها في الصحيحين، وقد صرح في غير حديث بسماعه منها"(cxxvii) وبعدما أورد المنذري أقوال النقاد الذين نفوا السماع، قال:" وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث مجاهد عن عائشة، وفيها ما هو ظاهر في سماعه منها" (cxxviii) .

ورد ابن حجر كلام أبي حاتم، ثم قال:" فقد وقع التصريح بسماعه منها عند البخاري ...

وأثبته علي بن المديني، فهو مقدم على من نفاه" (cxxix) .

قلت: والحديث الذي يفيد سماعه منها في الصحيحين، قول مجاهد: دخَلْتُ أَنَا وعروةُ بن الزبير الْمسجِد فَإِذَا عبد اللهِ بن عمر رضي الله عنهما جالِس إِلَى حجرةِ عائِشَةَ، وفيه: وسمِعنَا استِنَان عائِشـةَ أُم الْمؤْمِنِين فِي الْحجرةِ فَقَالَ عروةُ يا أُماه يا أُم الْمؤْمِنِين أَلَا تَسمعِين ما يقُولُ أَبو عبدِ الرحمن قَالَتْ ما يقُولُ ... الحديث [cxxx] . والنفس تسكن إلى صحة هذا السماع . أما المواضع الأخرى، فليس فيها تصريح بالسماع [cxxxi] .

**(12) مسروق بن عبد الرحمن عن أم رومان**

روى البخاري في صحيـحه من طريق محمدِ بن فُضيلٍ [cxxxii] وأَبِي عوانَةَ [cxxxiii] كلاهما عن حصينٍ عن أَبِي وائِلٍ عن مسروقٍ، جاء في طريق ابن فضيل سألت ، وفي طريق أبي عوانة حدثَتْنِـي أُم رومان وهِي أُم عائِشَةَ رضي الله عنها ... وذكرت حديث الإفك مختصرا .

ورواه من طريق سليمان بن كثير ليس فيه تصريح بالسماع [cxxxiv].

وقد قال الكلاباذي:" وقال الواقـدي وفيها يعني سنة ست من الهجـرة توفيت أم رومان الكنانية في ذي الحجة ونزل في قبرها ﷺ هكذا قال الواقـدي،فإن كان ما قال حقًا فإن مسروقًا لم يسمع منها" [cxxxv] .

وقال ابن عبد البر:" رواية مسروق عن أم رومان مرسلة، ولعله سمع منها" [cxxxvi].

ونقل ابن العراقي عنهما،وعن القاضي عياض،أن رواية مسروق عن أم رومان مرسلة،وأنه لم يسمع منها .

وأن عبد الغني المقدسي (ت 600هـ) قال: قد روي الحديث عن مسروق عن ابن مسعود، [يعني عن أم رومان] وهو أشبه بالصواب [cxxxvii] .

وصرح الخطيب البغدادي بالإرسال، واستغرب هذا الحديث في البخاري، معتمدا في ذلك على:

1- أن مسروقًا لم يدرك أم رومان، وأن وفاتها كانت على عهد رسول ا ﷺ سنة ست من الهجرة كما أرخه أبو حسان الزيادي، الحسن بن عثمان البغدادي (ت 242 هـ) وإبراهيم بن إسحاق الحربي (ت 285هـ)، وأن وفاته كانت سنة ثلاث وستين كما ذكر ذلك محمـد بن سعد ( ت 230هـ) [cxxxviii].

لذا استنكر الخطيب ما جاء عن إبراهيم الحربي مخالفًا لقوله السابق حين قال : كان يسألها وله خمس عشرة سنة، ومات مسروق وله ثمان وسبعون سنة، وأن أم رومان أقدم من كل من حدث عنه مسروق.

2- حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد [يعني ابن جدعان ]عن القاسم بن محمد عن عائشة أو أم سلمة، قالت: لما دفنت أم رومان قال النبي ﷺ من سره أن ينظر إلى امرأة من الحور العين فلينظر إلى هذه(cxxxix) .

وأن مسروقًا لو ساءل أم رومان أو سمع منها لكان صحابيا.

3- إما أن يكون التصريح بالسماع جاء من حصين، فوقع في وهم (إما أن يكون حصين وقع في وهم حين روى عن مسروق قوله سَئَلْتُ أم رومان )؛ لأن حصينًا اختلط في آخر عمره، أو أن الوهم من البخاري؛ لأن مسروقًا رواه مرسلاً بقوله سئِلَتْ أم رومان، فكتب بعض النقلة سأِلَتْ بالألف فظن أن السائل هو مسروق، ولم تظهر له علته، فرواه على أنه متصل.

وتلقى كلام الخطيب بالتسليم عدد من العلماء، منهم السهيلي وابن سيد الناس والمزي والذهبي والعلائي (cxl).

فالمزي حكى كلام الخطيب في التهذيب (cxli) وفي الأطراف (cxlii)، ولم يتعقبه، بل أقره، وعد الحديث من المراسيل .

وتبعه كذلك العلائي وسماه موضعا عجيبا، ونقل كلام الخطيب، ثم ذكر أن مسروقًا ولد باليمن، ولم يقدم المدينة إلا بعد وفاة النبي ﷺ إما في خلافة أبي بكر أو بعدها.

وأن الإمام أحمد روى الحديث من طريق علي بن عاصم وأبي جعفر الرازي عن حصين عن أبي وائل عن مسروق عن أم رومان، لم يقولا فيه حدثني ولا سمعت (cxliii).

وأن فيه مخالفة كبيرة للكيفية التي رواها الزهري (cxliv) .

ثم عقب العلائي على قول الخطيب بأن التصريح بالسماع جاء من حصين؛ لأنه اختلط في آخر عمره، قائلاً: هذه فائدة جليلة نبه عليها الحافظ الخطيب رحمه ا ،

وحاصلها أن الحديث الذي أخرجه البخاري مرسل، وخفي ذلك على الإمام البخاري. وا أعلم (cxlv) .

وقد تعقب ابن حجر الخطيب البغدادي، مؤكدا على تصويب ما ذهب إليه البخاري، وترجيح ما رجحه، وهو سماع مسروق من أم رومان، لما يأتي:

1- الذي ظهر للبخاري أن قول من قال إنها توفيت في حياة النبي ﷺ وهم، وأن قول مسروق حدثتني أم رومان هو الصحيح، لا كما ادعى الخطيب أن البخاري لم يعرف علته، بل العلة معروفة لديه، وهي في الأحاديث المخالفة، فقال في تاريخه الأوسط: وروى علي بن زيد عن القاسم ماتت أم رومان زمن النبي ﷺ وفيه نظر، وحديث مسروق أسند (cxlvi) .

قال ابن حجر: يعني الذي أخرجه هو من طريق حصين عن مسروق عن أم رومان أقوى إسنادا وأبين اتصالاً، فمسروق متفق على ثقته، وعلي بن زيد متفق على سوء حفظه، والرواية مرسلة وأن أبا نعيم الأصبهاني، قال: بقيت بعد النبي ﷺ دهرا.

2- قول إبراهيم الحربي سمع منها مسروق وعمره خمس عشرة سنة، ومقتضاه أن يكون سمع منها في خلافة عمر؛ لأن مولده سنة إحدى من الهجرة، وأن الأقوال بأن موتها سنة ست أو نحوها جاءت عن الواقدي (ت209هـ) (cxlvii)، ولا يتعقب بما يأتي عن الواقدي الأسانيد الصحيحة.

ثم أورد ابن حجر نصوصا تنقض ما قيل من موتها سنة ست، وتدل لما ذهب إليه البخاري، وتقوي حجته.

3- أن رواية مسروق عن ابن مسعود شاذة، وهي من المزيد في متصل الأسانيد.

إلى أن قال ابن حجر:" تلقى هذا التعليل لحديث أم رومان بالانقطاع جماعة عن الخطيب من

العلماء وقلدوه في ذلك، وعذرهم واضح، ولكن فتح ا ببيان صحة ما في الصحيح، وبيان خطأ من قال: إنها ماتت سنة ست، وأول من فتح هذا الباب صاحب الصحيح" (cxlviii) .

قلت: وهذا كلام متجه مستحسن، فيه كفاية لصحة وقوة ما ذهب إليه البخاري، وا أعلم

وكان الحافظ ابن القيم ممن سبق ابن حجر في نصرته للإمام البخاري وتأييده، فبعد أن أشار إلى من قال بتصحيف لفظة (سِئِلَتْ) إلى (سَأَلْتُ)، وتعليله لحديث موت أم رومان في حياة النبي ﷺ، وتوهيم قائله، قال:" فكيف يقدم هذا على حديث إسناده كالشمس، يرويه البخاري في صحيحه، ويقول فيه: سألتُ أم رومان فحدثتني" (cxlix) .

**(13) معن بن عبدالرحمن بن عبدا بن مسعود عن أبيه**

قال ابن العراقي: "وجدت بخط الرشيد العطار (يحيى بن علي 662هـ): حكى بعضهم عن يحيى بن معين أنه قال:لم يسمع معن من أبيه شيئًا". ثم عقب بقوله:"وليس هذا بشيء ففي الصحيحين التصريح بسماعه من أبيه " (cl) . وناهيك بهذا التصريح دليلاً على صحة السماع، لا سيما عدم نقله عن غير ابن معين، إن ثبت عنه.

**(14) يحيى بن يعمر عن عائشة**

قال أبو عبيد الآجري: قلت لأبي داود : سمع (يعني يحيى بن يعمر) من عائشة؟ فقال: لا (cli)

قلت: روى له البخاري حديثًا في مواضع ثلاثة، جاء في موضعين: أَن عائِشَةَ رضي الله عنها أَخْبرتْه

أَنها سأَلَتْ رسولَ اللهِ ﷺ عن الطاعون فَقَالَ كان عذَابا يبعثُه الله علَى من يشَاء ... الحديث (clii) .

وفي ختام هذا المبحث، أقول: إن أحكام أئمة الحديث بعدم السماع أو الانقطاع والإرسال بين راويين مبنية غالبا على قرائن، فإذا صرح الراوي بالسماع وأفادت القرائن غلبة الظن بعدم سماعه، فالأصل تقديم النص على القرائن، ويكون الحكم للسماع، وا أعلم.

## المبحث الثاني

## أسانيد دالت على الرواية للتلميذ عن الشيخ عن طريق المكاتبة

فبعد أن بوب البخاري في كتاب العلم بابا خاصا في "ما يذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان" والذي سبقت الإشارة إليه [cliii] ، روى حديثين يدلان على استخدام النبي ﷺ للكتابة في تبليغ الدعوة [cliv].

وهذا تصريح منه على الاحتجاج بالمكاتبـة ( وهي أن يقول أحد الرواة كتب إلي فلان)، وتأكيد على قبولها وصحة الرواية بها.

ومن الأمثلة على احتجاجه بها في صحيحه:

**(1) سالم أبي النضر عن عبدا بن أبي أوفى**

روى البخاري عن موسى بن عقْبةَ قَالَ حدثَنِي سالِم أَبو النضر مولَى عمر بن عبيدِ اللهِ كُنْتُ كَاتِبا لَه قَالَ كَتَب إِلَيهِ عبد اللهِ بن أَبِي أَوفَى حِين خَرج إِلَى الْحرورِيةِ فَقَرأْتُه فَإِذَا فِيهِ إِن رسولَ اللهِ ﷺ فِي بعضِ أَيامِهِ الَتِي لَقِي فِيها الْعدو انْتَظَر حتى مالَتْ الشمس ثُم قَام فِي الناسِ فَقَالَ أَيها الناس لَا تَمنوا لِقَاء الْعدو وسلُوا الله الْعافِية فَإِذَا لَقِيتُموهم فَاصبِروا واعلَموا أَن الْجنةَ تَحتَ ظِلَالِ السيوفِ ثُم قَالَ اللهم منْزِلَ الْكِتَابِ ومجرِي السحابِ وهازِم الْأَحزابِ اهزِمهم وانْصرنَا علَيهِم[clv] .

وقد أورده الدارقطني في كتابه التتبـع، غير أنه قال:" وهو صحيـح حجة في جواز الإجازة والمكاتبة، لأن أبا النضر لم يسمع من ابن أبي أوفى وإنما رآه في كتابه. وبا التوفيق" [clvi] .

وبعد أن ذكر ابن حجر كلام الدارقطني، قال:" فلا علة فيه" [clvii].

**(2، 3) عبدا بن المثنى عن ثمامة بن عبدا وثمامة عن أنس**

روى البخاري عن عبدِ اللهِ بن الْمثَنى الْأَنْصارِي قَالَ حدثَنِي ثُمامةُ بن عبدِ اللهِ بن أَنَسٍ أَن أَنَسا حدثَه أَن أَبا بكْرٍ ﷺ كَتَب لَه هذَا الْكِتَاب لَما وجهه إِلَى الْبحرينِ بِسمِ اللهِ الرحمن الرحِيمِ هذِهِ فَرِيضةُ الصدقَةِ الَتِي فَرض رسولُ اللهِ ﷺ علَى الْمسلِمِين ... الحديث [clviii].

قال الدارقطني:" وهذا لم يسمعه ثمامة من أنس، ولا سمعه عبدا بن المثنى من عمه ثمامة. ثم نقل عن ابن المديني أن عبدا بن المثنى، قال: دفع إلي ثمامة هذا الكتاب. قال: وحدثنا عفان حدثنا قال أخذت من ثمامة كتابا عن أنس نحو هذا. وكذلك قال حماد بن زيد عن أيوب أعطاني ثمامة كتابا فذكر الحديث" [(clix)].

وبعد أن بين ابن حجر متابعة حماد بن سلمة لعبدا بن المثنى، وأن حمادا سمعه من ثمامة[(clx)]، قال:" فانتفى تعليل من أعله بكونه مكاتبة، وانتفى تعليل من أعله بكونه عبدا لم يتابع علية" [(clxi)].

وقال أيضا بعد ذكره كلام الدارقطني:" ليس فيما ذكر ما يقتضي أن ثمامة لم يسمعه من أنس كما صدر به كلامه، فأما كون عبد ا بن المثنى لم يسمعه من ثمامة، فلا يدل على قدح في هذا الإسناد، بل فيه دليل على صحة الرواية بالمناولة إن ثبت أنه لم يسمعه، مع أن في سياق البخاري عن عبد ا بن المثنى حدثني ثمامة أن أنسا حدثه" [(clxii)]

قلت: واحتجاج البخاري بالمكاتبة منسجم مع مذهب عامة أئمة الحديث قبله وبعده، قال القاضي عياض " وقد استمر عمل السلف ومن بعدهم من المشايخ بالحديث بقولهم: كتب إلي فلان، وأجمعوا على العمل بمقتضى هذا التحديث وعدوه في المسند بغير خلاف يعرف في ذلك،وهو موجود في الأسانيد كثير " [(clxiii)].

بل سوى البخاري بين المكاتبة والسماع،حيث قال في ترجمة عبيدا بن أبي جعفر"سمع منه الليث " [(clxiv)] واحتج في صحيحه بعدة أحاديث من طريق الليث عن عبيدا [(clxv)] ، مع أن الليث نفسه صرح بأنه لم يسمع من عبيدا حين قال:" لم أسمع من عبيدا بن أبي جعفر، إنما كان صحيفة، كتب إلي ولم أعرضها عليه " [(clxvi)].

ومع ذلك، فلا أعتقد أن الإمام البخاري يحتج بالمكاتبة بإطلاق لمجرد العلم بوقوعها بين راويين، إنما فيما كانت حالة خاصة، أي فيما علم أنها وقعت في هذه الأحاديث المعينة والمحددة، مما يكفي لإثبات اتصال الحديث الذي رويت به فقط، وا أعلم.

**(4) أبو عثمان النهدي عن عمر**

روى البخـاري عن أبي عثْمان النهدِي، قال: أَتَانَا كِتَاب عمر ونَحن مع عتْبةَ بن فَرقَدٍ بِأَذْربِيجان أَن رسولَ اللهِ ﷺ نَهى عن الْحرِير إِلا هكَذَا، وأَشَار بِإِصبعيهِ اللتَين تَلِيان الْإِبهام، قَالَ فِيما عَلِمنَا أَنه يعنِي الْأَعلَام [clxvii].

والدارقطني بعد أن أورده في التتبع مستدركًا على البخاري ومسلم بأن أبا عثمان لم يسمعه من عمر، رجع عن هذا الاستدراك منبها على أن هذا الحديث أصل في جواز الرواية بالكتابة عند الشيخين [clxviii].

إلا أن ابن حجر تعقب أصحاب الأطراف بذكر الحديث في ترجمة أبي عثمان عن عمر[clxix] ، فقال: فيه نظر، لأن المقصود بالكتابة إليه هو عتبة بن فرقد، وأبو عثمان سمع الكتاب يقرأ، فإما أن تكون روايته له عن عمر بطريق الوجادة، وإما أن يكون بواسطة المكتوب إليه وهو عتبة بن فرقد، ولم يذكروه في رواية أبي عثمان عن عتبة[clxx]

قلت: إن احتج البخاري با كاتبة، فالظاهر أ ا ا قرونة بالإجازة، أما رواية من وجد كتابا فرواه، ا يعرف بالوجادة، فمن باب أو ألا تج ا البخاري، وا أعلم.

## ***المبحث الثالث***

### ***أسانيد انفرد الناقد فيها بنفي السماع أو شك أو اختلف قوله***

وأُرتب مجموع رواة هذا النوع، والبالغ عددهم أحد عشـر راويا على حروف الهجاء أيضا، وهم:

**(1) خالد بن معدان عن المقدام بن معديكرب**

نقل ابن حجـر عن الإسماعيلي ( أبي بكر أحمد بن إبراهيم ت 371هـ) قوله: بينه وبين المقدام بن معديكرب جبير بن نفير، ثم عقّب بقوله: وحديثه عن المقدام في صحيح البخاري [clxxi].

وسماع خالد من المقدام أثبته البخاري في تاريخه الكبير [clxxii].

وذكر المزي رواية خالد بن معدان عن المقدام ساكتًا عليها [clxxiii] .

وقد روى له البخاري في صحيحه حديثين:

الأول: حدثَنَا إِبراهِيم بن موسى أَخْبرنَا عِيسى بن يونُس عن ثَورٍ عن خَالِدِ بن معدان عن الْمِقْدامِ ﷺ عن رسول اللهِ ﷺ، قَالَ: ما أَكَلَ أَحد طَعاما قَط خَيرا مِن أَن يأْكُلَ مِن عمل يدِهِ وإِن نَبِي اللهِ داود علَيهِ السلَام كَان يأْكُلُ مِن عمل يدِهِ [clxxiv] .

والثاني: حدثَنَا إِبراهِيم بن موسى حدثَنَا الْولِيد عن ثَورٍ عن خَالِدِ بن معدان عن الْمِقْدامِ بن معدِي كَرب ﷺ عن النبِي ﷺ قَالَ كِيلُوا طَعامكُم يبارك لَكُم [clxxv] .

وبعد أن ذكر متابعة يحيى بن حمزة [clxxvi] وعبد الرحمن بن مهدي عن ابن المبارك [clxxvii] للوليد عن ثور بن يزيد عن خالد للحديث الثاني،قال ابن حجر: وخالفهم أبو الربيع الزهراني عن ابن المبارك فأدخل بين خالد والمقدام جبير بن نفير أخرجه الإسماعيلي أيضا [clxxviii] ، وروايته من المزيد في متصل الأسانيد [clxxix] .

**(2) زهرة بن معبد عن ابن عمر**

قال أبو حاتم:" قد أدرك ابن عمر، فلا أدري سمع منه أم لا" [clxxx] .

وروايته عن ابن عمر في صحيح البخاري

حدثَنَا عبد اللهِ بن يوسفَ حدثَنَا ابن وهبٍ حدثَنَا سعِيد بن أَبِي أَيوب عن أَبِي عقِيلٍ (زهرة ابن معبد) أَنه كَان يخْرج بِهِ جده عبد اللهِ بن هِشَامٍ مِن السوقِ أَو إِلَى السوقِ فَيشْتَرِي الطعام فَيلْقَاه ابن الزبيرِ وابن عمر فَيقُولَان أَشْرِكْنَا فَإِن النبِي ﷺ قَد دعا لَك بِالْبركَةِ فَيشْرِكُهم فَربما أَصاب الراحِلَةَ كَما هِي فَيبعثُ بِها إِلَى الْمنْزِلِ [clxxxi] .

قال العلائي:" وذلك يقتضي السماع" [clxxxii] .

وقال ابن حجر:" وتَوقُّف أبي حاتم في سماعه من ابن عمر لاوجه له، ففي البخـاري ما يدل عليه" [clxxxiii] .

**(3) سالم بن أبي الجعد عن عبدا بن عمرو بن العاص**

أخرج البخاري في صحيحه، قال: حدثَنَا علِي بن عبدِ اللهِ حدثَنَا سفْيان عن عمرٍو عن سالِمِ ابن أَبِي الْجعدِ عن عبدِ اللهِ بن عمرٍو قَالَ كَان علَى ثَقَلِ النبِي ﷺ رجلٌ يقَالُ له كِركِرةُ فَماتَ فَقَالَ
رسولُ اللهِ ﷺ هو فِي النارِ فَذَهبوا ينْظُرون إِلَيهِ فَوجدوا عباءةً قَد غَلَّها [clxxxiv].

قال الدارقطني:"وحديث ابن عيينة ليس فيه سماع سالم بن أبي الجعد من عبدا بن عمرو،وا أعلم"(clxxxv)

قال ابن حجر:" وهذا التعليل لا يرد على البخـاري مع اشتراطه ثبوت اللقاء، ولا يلزم من كون سالم روى عن عبدا بن عمرو حديثًا بواسطة أن لا يروي عنه بلا واسطة بعد أن ثبت لقيه له، وا أعلم" (clxxxvi).

وقد قال علي بن المديني:" سالم بن أبي الجعد لقي عبدا بن عمرو" (clxxxvii).

وأشار المزي إلى رواية سالم عن ابن عمرو في التحفة (clxxxviii) والتهذيب (clxxxix) ساكتًا عليها.

**(4) سليمان الأعمش عن طلحة بن نافع**

نقل ابن العراقي عن أبي بكر البزار أن الأعمش لم يسمع من أبي سفيان طلحة بن نافع. ثم قال:" وهذا غريب جدا، فإن روايته عنه في الكتب الستة، وهو معروف بالرواية عنه" (cxc).

كما ذكر المزي رواية الأعمش عنه، ثم قال:" وهو راويته" (cxci) .

وقال ابن عدي:" وطلحة بن نافع أبو سفيان صاحب جابر، وقد روى عن جابر أحاديث صالحة رواها الأعمش عنه، ورواها عن الأعمش الثقات، وهو لا بأس به، وقد روى عن أبي سفيان هذا غير الأعمش بأحاديث مستقيمة " (cxcii) .

قلت: روى البخاري حديثين لسليمان الأعمش عن أبي سفيان، مقرونًا بأبي صالح السمان عن جابر.

الأول:قال: حدثِني محمد بن الْمثنى حدثَنَا فَضلُ بن مساورٍ ختَن أَبِي عوانَةَ حدثَنَا أَبو عوانَةَ عن الْأَعمشِ عن أَبِي سفْيان عن جابِرٍ ﷺ سمِعتُ النبِي ﷺ يقُولُ: اهتَز الْعرشُ لِموتِ سعدِ بن معاذٍ.

وعن الْأَعمشِ حدثَنَا أَبو صالِحٍ عن جابِرٍ عن النبِي ﷺ مِثْلَه. فَقَالَ رجلٌ لِجابِرٍ: فَإِن الْبراء يقُولُ: اهتَز السرير. فَقَالَ: إِنه كَان بين هذَين الْحيين ضغَائِن سمِعتُ النبِي ﷺ يقُولُ: اهتَز عرشُ الرحمن لِموتِ سعدِ بن معاذٍ (cxciii) .

الثاني: قال: حدثَنَا قُتَيبةُ حدثَنَا جرِير عن الْأعمش عن أَبِي صالِحٍ وأَبِي سفْيان عن جابِر بن عبدِ اللهِ، قالَ: جاء أَبو حميدٍ بِقَدحٍ مِن لَبنٍ مِن النقِيعِ، فَقَالَ له رسولُ اللهِ ﷺ أَلا خَمرتَه، ولَو أَن تَعرض علَيهِ عودا .

حدثَنَا عمر بن حفْصٍ حدثَنَا أَبِي حدثَنَا الْأعمشُ، قَالَ: سمِعتُ أَبا صالِحٍ يذْكُر أُراه عن جابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: جاء أَبو حميدٍ رجلٌ مِن الْأَنْصارِ مِن النقِيعِ بِإِنَاءٍ مِن لَبنٍ إِلَى النبِي ﷺ فَقَالَ النبِي ﷺ أَلا خَمرتَه ولَو أَن تَعرض علَيهِ عودا وحدثَنِي أَبو سفْيان عن جابِرٍ عن النبِي ﷺ بِهذَا (cxciv) .

وإنما قرنه بغيره لروايته عن جابر، وليس لرواية الأعمش عنه.

قال ابن حجر:" وهذا من شأن البخاري في حديث أبي سفيان طلحة بن نافع صاحب جابر لا يخرج له إلا مقرونًا بغيره أو استشهادا" (cxcv) .

**(5) عامر الشعبي عن علي**

روى البخاري في صحيحه، قال:حدثَنَا آدم حدثَنَا شُعبةُ حدثَنَا سلَمةُ بن كُهيلٍ قَالَ سمِعتُ الشعبِي يحدثُ عن علِي رضي الله عنه حِين رجم الْمرأَةَ يوم الْجمعةِ وقَالَ قَد رجمتُها بِسنةِ رسول اللهِ ﷺ (cxcvi) .

قال الحازمي:"لم يثبت أئمة الحديث سماع الشعبي من علي" (cxcvii).

قال ابن حجر:" قد طعن بعضهم كالحازمي في هذا الإسناد بأن الشعبي لم يسمعه من علي، قال الإسماعيلي: رواه عصام بن يوسف عن شعبة، فقال: عن سلمة عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي ، وكذا ذكر الدارقطني عن حسين بن محمد عن شعبة، ووقع في رواية قعنب – يعني ابن محرز- عن الشعبي عن أبيه عن علي، وجزم الدارقطني بأن الزيادة في الإسنادين وهم وبأن الشعبي سمع هذا الحديث من علي، قال ولم يسمع عنه غيره" (cxcviii).

قلت: ولم أقف على قول أي من النقاد في نفي سماع الشعبي من علي، وقد قال العلائي: "روى عن علي رضي الله عنه وذلك في صحيح البخاري، وهو لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء " (cxcix).

وأشار المزي إلى رواية الشعبي عن علي في التحفة [cc] والتهذيب [cci]ساكتًا عليها.

**(6) عكرمة عن عائشة**

قال ابن أبي حاتم في المراسيل:" سمعت أبي يقول عكرمة لم يسمع من عائشة" [ccii].

وقال في الجرح والتعديل:" سمع ابن عباس وابن عمرو وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة وعائشة.قيل له سمع من عائشة؟ فقال: نعم" [cciii].

قال ابن العراقي:"وهذا تناقض، ورجح سماعه منها أن روايته عنها في صحيح البخاري"[cciv].

وقد أخرج البخاري في صحيحه من حديث عكرمة عن عائشة ثلاثة أحاديث في ستة مواضع [ccv] .

قلت: والتناقض أيضا في النقل عن ابن المديني

قال العلائي:" قال ابن المديني: لا أعلمه سمع من أحد من أزواج النبي ﷺ شيئًا" [ccvi] .

ولكن ابن المديني قال في موضع آخر:" سمع من عائشة" [ccvii] .

ويترجح عندي ما رجحـه ابن العراقي، ويرجحه أيضا ذكر المزي روايتـه عنها في تهذيب والكمال وتحفة الأشراف ساكتًا عليها [ccviii].

وقال المنذري:" وذكر البخاري وأبو داود السجستاني وغيرهما أن عكرمة سمع من عائشة ... ويشبه أن يكون أبو حاتم الرازي تحقق سماعه من عائشة، فأثبته بعد أن كان نفاه "[ccix].

**(7) مجاهد بن جبر عن عبدا بن عمرو بن العاص**

روي البخاري في صحيحه قال: حدثَنَا قَيس بن حفْصٍ حدثَنَا عبد الْواحِدِ حدثَنَا الْحسن بن عمرٍو حدثَنَا مجاهِد عن عبدِ اللهِ بن عمرٍو رضي الله عنهما عن النبِي ﷺ قَالَ من قَتَلَ معاهدا لَم يرح رائِحةَ الْجنةِ وإِن رِيحها تُوجد مِن مسِيرةِ أَربعِين عاما [ccx].

قال الدارقطني:" خالفه (يعني عبد الواحد بن زياد) مروان بن معاوية فرواه عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن جنادة بن أبي أمية عن عبدا بن عمرو، وهو الصواب" (ccxi).

قال ابن حجر:" كذا قال عبد الواحد عن الحسن بن عمرو، وتابعه أبو معاوية عند ابن ماجة (ccxii) وعمرو بن عبد الغفار الفقيمي عند الإسماعيلي، فهؤلاء ثلاثة رووه هكذا، وخالفهم مروان بن معاوية فرواه عن الحسن بن عمرو فزاد فيه رجلا بين مجاهد وعبد ا بن عمرو وهو جنادة بن أبي أمية أخرجه من طريقه النسائي(ccxiii) ورجح الدارقطني رواية مروان لأجل هذه الزيادة ، لكن سماع مجاهد من عبد ا بن عمرو ثابت وليس بمدلس ، فيحتمل أن يكون مجاهد سمعه أولاً من جنادة ثم لقي عبد ا بن عمرو أو سمعاه معا، وثبته فيه جنادة فحدث به عن عبد ا بن عمرو تارة وحدث به عن جنادة أخرى، ولعل السر في ذلك ما وقع بينهما من زيادة أو اختلاف لفظ، فإن لفظ النسائي من طريقه من قتـل قتيلاً من أهل الذمة لم يجد ريح الجنـة فقال من أهل الذمة ولم يقل معاهدا وهو بالمعنى، ووقع في رواية أبي معاوية بغير حق كما تقدم، ووقع في رواية الجميع أربعين عاما إلا عمرو ابن عبد الغفار فقال سبعين، ووقع مثله في حديث أبي هريرة عند الترمذي" (ccxiv).

وذكر ابن حجر نحوه في هدي الساري (ccxv).

قلت: ولمجاهـد عن عبدا بن عمـرو في صحيح البخـاري حديثان آخران في ثلاثـة مواضع (ccxvi).

ونقل ابن العراقي عن ابن المديني في العلل أن مجاهدا سمع من عبدا بن عمرو (ccxvii).

**(8) الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك**

قال أحمد بن صالح المصري (248هـ): لم يسمع – يعني الزهري - من عبدالرحمن بن كعب بن مالك شيئًا، الذي يروي عنه هو عبد الرحمن بن عبدا بن كعب بن مالك (ccxviii).

قلت: روايته عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك في صحيح البخاري: حدثَنَا عبد اللهِ بن يوسفَ، حدثَنَا الليثُ، قَالَ: حدثَنِي ابن شِهابٍ، عن عبدِ الرحمن بن كَعبٍ بن مالِكٍ،

عن جابِرِ بن عبدِ اللهِ رضي الله عنهما قالَ: كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين مِن قتلى أُحدٍ فِي ثوبٍ واحِدٍ ثم يقُولُ أيهم أكثر أخذًا لِلقُرآن فإذا أُشِير له إلى أحدِهِما قدمه فِي اللحدِ وقالَ أنا شهيـد على هؤلاءِ يوم القِيامةِ

وأمر بِدفنِهِم فِي دِمائِهِم ولم يغسلُوا ولم يصل عليهم [ccxix].

وتكرر الحديث في مواضع متعددة في الصحيح، جاءت في جميعها من طريق الليث عن الزهري [ccxx].

وقد نقل ابن حجر قول النسائي: لا أعلم أحدا من ثقات أصحاب ابن شهاب تابع الليث على ذلك. ثم قال- يعني ابن حجر-:" ساقه – يعني النسائي- من طريق عبد ا بن المبارك عن معمر عن ابن شهاب عن عبد ا بن ثعلبة... إلى أن قال: فابن شهاب صاحب حديث فيحمل على أن الحديث عنده عن شيخين ولا سيما أن في رواية عبد الرحمن بن كعب ما ليس في رواية عبد ا ابن ثعلبة" [ccxxi] .

وما ليس في رواية ابن ثعلبة ( أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة ...)

وقال ابن معين:" سمع الزهـري من عبد ا بن عبد الرحمن بن كعب، وسمع الزهري أيضا من أبيـه عبد الرحمن، من الأب والابن" [ccxxii].

**(9) منصور بن المعتمر عن الشعبي**

قال ابن معين:"لم يسمع منصور من الشعبي شيئًا "[ccxxiii] .

قلت: انفرد ابن معين بهذا القول، ومنصور متفق على توثيقه وعدم تدليسه، وروايته عنه في الكتب الستة، ووجدت بالتتبع أن البخاري روى له حديثين في ثلاثة مواضع، وكلاهما جاء من طرق متعددة عند البخاري وغيره.

أما الأول، فرواه في موضعين من طريق جرير[ccxxiv] وأبي الأحوص[ccxxv] عن منصور عن الشعبي عن البراء بن عازب.

وقد رواه البخاري أولاً من طريق شعبة عن زبيد الأيامي عن الشعبي عن البراء [ccxxvi]

وكذا رواه من طريق محمد بن طلحة عن زبيد [ccxxvii]، وأبي عوانة عن فراس بن يحيى [ccxxviii]، وخالد بن عبدا عن مطرف [ccxxix] ، ثلاثتهم عن الشعبي به.

وأما الثاني، فرواه من طريق جرير عن منصور عن وراد مولى المغيرة بن شعبة عن المغيرة (ccxxx)

وقد تابع الشعبي كل من عبد الملك بن عمير (ccxxxi) والمسيب بن رافع (ccxxxii) والمغيرة بن مقسم الضبي (ccxxxiii) وعبدة بن أبي لبابة (ccxxxiv) .

وتابع منصورا عن الشعبي، سعيد بن عمرو بن أشوع (ccxxxv) .

وقد جعل الذهبي منصورا على رأس الطبقة الرابعة من التابعين، ثم جمع عامرا الشعبي ضمن طبقة شيوخ منصور، وهم: أبو وائل وربعي وإبراهيم النخعي وغيرهم، ثم قال: يروي عنهم وعن طبقتهم (ccxxxvi)

وفي رجال صحيح البخاري للكلاباذي:" سمع الشعبي" (ccxxxvii) .

**(10) <u>نافع عن عائشة</u>**

قال أبوحاتم:"ورواية نافع عن عائشة وحفصه في بعضه مرسل" (ccxxxviii).

وهذا الحكم من أبي حاتم يمكن أن يمر كبقية الأحكام التي يصدرها النقاد ممن ليس له رواية في صحيح البخاري- موضوع دراستنا- لولا أن المزي أشار في التحفة (ccxxxix) ، والتهذيب (ccxl) إلى روايته عن عائشة في الصحيحين، ولم يذكر إرسالاً ولا غيره.

ويبدو أن العلائي تبعه حين قال:" حديثه عن عائشة في الصحيحين" (ccxli).

غير أن العلائي ترك ما اعتاده من الاعتراض على النقاد نفيهم السماع في أن البخاري لا يكتفي بمجرد إمكانية اللقاء، وبقي ساكتًا.

ويظهر أنهما وقعا في وهم، فالرواية التي عنياها ليس فيها أنه يروي عن عائشة، وإنما روايته فيها عن ابن عمر عن أبي هريرة وعائشة.

وحتى يتضح لنا ذلك أكثر، نورد الرواية كاملة، وهي:قال الإمام البخاري:حدثَنَا أَبو النعمان حدثَنَا جرير بن حازِمٍ، قَالَ: سمِعتُ نَافِعا يقُولُ: حدثَ ابن عمر أَن أَبا هريرةَ رضِي الله عنْهم، يقُولُ من تَبِع جنَازةً فَلَه قِيراطٌ، فَقَالَ: أَكْثَر أَبو هريرةَ علَينَا.

فَصدقَتْ يعنِي عائِشَةَ أَبا هريرةَ، وقَالَتْ: سمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقُولُه، فَقَالَ ابن عمر: رضي الله عنها لَقَد فَرطْنَا فِي قَرارِيطَ كَثِيرةٍ (ccxlii) .

ويزيل الإشكال- إن وجد- ابن حجر في شرحه لهذا الحديث، بأن ابن عمر وأبا هريرة ذهبا إلى عائشة يسألانها، وإنما عرف ذلك من ابن عمر فحسب [(ccxliii)] .

أقول: ومع ذلك، لو أخذنا بقول المزي والعلائي بأنه روى عن عائشة، فالجواب عليه:

1- إن كان في بعضه- إن صحت هذه العبارة [(ccxliv)]- كما يقول أبو حاتم مرسل، فبعضه الآخر ليس مرسلاً، وا أعلم.

2- قال ابن حجر:" وقع لي حديث الباب من رواية عشرة من الصحابة غير أبي هريرة وعائشة، من حديث ثوبان عند مسلم، والبراء وعبدا بن مغفل عند النسائي، وأبي سعيد عند أحمد، وابن مسعود عند أبي عوانة وأسانيد هؤلاء الخمسة صحاح. ثم ذكر ابن حجر طرق خمسة أخرى وأشار إلى ضعفها "[(ccxlv)].

**(11) أبو إسحاق السبيعي عن سعيد بن جبير**

روى البخاري عن إِسرائِيلَ عن أَبِي إِسحاقَ عن سعِيدِ بن جبيرٍ قَالَ سئِلَ ابن عباسٍ مِثْلُ من أَنْتَ حِين قُبِض النبِي ﷺ قَالَ أَنَا يومئِذٍ مخْتُون قَالَ وكانُوا لَا يخْتِنُون الرجلَ حتى يدرِك [(ccxlvi)].

وقد قال البخاري:" لا أعرف لأبي إسحاق سماعا من سعيد بن جبير" [(ccxlvii)].

قلت: صحيـح أن أبا إسحاق مشهور بالتدليس، ومن الطبقة الثالثة من المدلسين كما عده ابن حجر، إلا أن هذه الرواية جاءت في مواضع متعددة خارج الصحيح،صرح فيها أبو إسحاق بالسماع من ابن جبير [(ccxlviii)].

وكذا هي من طريق شعبة الذي قال " كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة " [(ccxlix)].

فلعل البخاري تبين له بعد خلاف ما قاله، فروى له في الصحيح بالعنعنة. وا أعلم .

وفي ختام هذا المبحث، أقول:وهكذا نرى أن ما حكم عليه بعدم السماع، فلا يعدو كونه اختلاف اجتهاد بين الأئمة غالبا.

وكذا يعتذر في بعض الأحاديث أن البخاري إنما أخرجها متابعة أو شاهدا، لا على وجه الأصالة والاحتجاج، وا أعلم.

***المبحث الرابع***

***أسانيد دلت على اكتفاء البخاري بالمعاصرة، مع وجود قرائن قوية***

وعدد رواة هذا المبحث خمسة، رتبتهم أيضا على حروف الهجاء، وهم:

**(1) عبدا بن حبيب أبو عبدالرحمن السلمي عن عثمان**

روى ابن أبي حاتم بسنده عن يحيى بن معين وأحمد بن حنبل عن حجاج بن محمد الأعور (تلميذ شعبة) عن شعبة، قال: لم يسمع أبو عبدالرحمن السلمي من عثمان [ccl].

ونقل ابن أبي داود (أبو بكر عبد ا بن سليمان بن الأشعث ت 316هـ) عن يحيى بن معين مثل ما قال شعبة [ccli].

وذكر أحمد بن حنبل قول شعبة السابق، فرضي عنه، وأقره، ولم ينكره [cclii].

وأجاب أبو حاتم على من سأله: سمع من عثمان بن عفان؟ قال: قد روى عنه، ولم يذكر سماعا [ccliii].

وخالفهم البخاري، فروى بسنده عن أبي عبد الرحمن السلمي، قال: صمت ثمانين رمضان. ثم قال البخاري: سمع عليا وعثمان وابن مسعود [ccliv].

وقد روى البخـاري لأبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان حديثين ، الأول (معلقًا)، وهو حديث حصار عثمان، وما فيه من قصة حفر بئر رومة وتجهيز جيش العسرة [cclv] ، والثاني: حديث خيركم من تعلم القرآن وعلمه، وقال عقِبـه: قال (يعني سـعد بن عبيـدة تلميذ السلمي): وأقرأ أبو عبد الرحمن في إمرة عثمان حتى كان الحجاج، قال (يعني أبو عبد الرحمن السلمي):وذاك الذي أقعدني مقعدي هذا [cclvi] .

والسؤال هنا: هل عبارة شعبة ومن وافقه تدل على جزم بعدم سماع السلمي من عثمان؟ وفي المقابل هل ثبت هذا السماع عند البخاري فأعلن عنه؟ ثم علام يدل صنيع البخاري في إخراجه للحديث إن كان مخالفًا لشرطه في الاحتجاج بالسند المعنعن؟

حمـ ـاد

أما العلائي، فأشار إلى الحديثين، ثم دافع عن البخاري كعادته بقوله: وقد علم أنه لا يكتفي بمجرد اللقاء،... ثم أورد روايات تفيد قراءة السلمي القرآن على عثمان [cclvii]. وضعفها غيره [cclviii].

وأما الذهبي فعقب على قول شـعبة السابق:" كذا قال شعبة، ولم يتابع"[cclix]. وقال أيضا: " وفي قول شعبة نظر" [cclx] .

وأما ابن حجر، فقال مدافعا:" لكن ظهر لي أن البخاري اعتمد في وصله وفي ترجيح لقاء أبي عبدالرحمن لعثمان على ما وقع في رواية شعبة عن سعد بن عبيدة من الزيادة، وهي: أن أبا عبدالرحمن أقرأ من زمن عثمان إلى زمن الحجاج، وأن الذي حمله على ذلك هو الحديث المذكور، فدل على أنه سمعه في ذلك الزمان. وإذا سمعه في ذلك الزمان ولم يوصف بالتدليس اقتضى ذلك سماعه ممن عنعنه عنه وهو عثمان ﷺ ولا سيما مع ما اشتهر بين القراء أنه قرأ القرآن على عثمان، وأسندوا ذلك عنه من رواية عاصم بن أبي النجود وغيره، فكان هذا أولى من قول من قال إنـه لم يسمع منـه" [cclxi] .

قلت: ويمكن الإجابة على التساؤل السابق بما يلي:

لم يخالف أحد في أن أبا عبد الرحمن السلمي أدرك عثمان بن عفان وعاصره، أما قول شعبة " لم يسمع " أي: لم يثبت سماعه من طريق صحيح، لا أنه قد ثبت عدم سماعه، وأما كلام البخاري، فلعل القرائن القوية هي التي أوصلته إلى قوله بالسماع، لا أنه وقف على طريق للحديث فيه تصريح بالسماع.

فالسند الوحيد المصرح بالسماع أخرجه ابن عدي في ترجمة عبدا بن محمد بن أبي مريم [cclxii] ، قال عنه ابن حجر:" في إسناده مقال" [cclxiii].

ومن القرائن، قول أبي عبد الرحمن المتقدم: صمت ثمانين رمضان.

فقد عقب الشيخ أحمد شاكر على ذلك بقوله:" فهذا يدل على أن البخاري ثبت عنده أنه سمع من عمر، فسماعه من عثمان أولى، فإنه مات على الراجح سنة خمس وثمانين عن تسعين سنة، فكان رجلاً كبيرا في عهد عثمان، بل في عهد عمر؛ لأنه يكون

قد ولد قبل الهجرة، وكان على الحافظ أن يذكره في قسم المخضرمين في الإصابة على شرطه، ولكنه لم يفعل" (cclxiv).

لذا فإن النتيجة التي تؤخـذ من كل ما سبق في اعتمـاد البخاري تصحيـح حديثي أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان إنما هو على المعاصرة مع قوة القرائن الدالة على احتمال اللقاء بينهما، لا على ثبوت ذلك بنص صريح يدل على السماع أو اللقاء. وا أعلم

**(2) عبد ا بن بريدة عن أبيه**

صرح إبراهيم الحربي بعدم سماع عبد ا بن بريدة من أبيه(cclxv)،وقال أحمد بن حنبل ما أدري وضعف حديثه (cclxvi).

قلت: لم يذكر الحربي دليلاً على قوله، ولم يتابعه على هذا القول أحد ممن صنف في المراسيل ولا غيرهم.

أما البخاري، فيبدو أنّه لم يقف على ما يثبت سماع عبد ا من أبيه، لذا أشار إلى روايته عن أبيه بالعنعنة حين قال: عبد ا بن بريدة بن حصيب الأسلمي قاضي مرو، عن أبيه، سمع سمرة ومن عمران بن الحصين (cclxvii) .

ولم يزد ابن حجر على قوله:" ليس له في البخاري من روايته عن أبيه سوى حديث واحد، وافقه مسلم على إخراجه" (cclxviii).

وتعجب ابن حجر من الحاكم كيف يزعم أن سند حديث عبد ا بن بريدة من رواية حسين بن واقد عنه عن أبيه أصح الأسانيد لأهل مرو (cclxix) .

قلت: هما حديثان: الأول: عن عبدِ اللهِ بن بريدةَ عن أَبِيهِ ﵁ قَالَ بعثَ النبي ﷺ عِليا إِلَى خَالِدٍ لِيقْبِض الْخُمس ... الحديث (cclxx).

الثاني : عن عبدِ اللهِ بن بريدةَ عن أَبِيهِ قَالَ غَزا مع رسول اللهِ ﷺ سِت عشْرةَ غَزوةً (cclxxi).

والسؤال هنا: علام اعتمد البخاري في إخراجه هذين الحديثين، وتصحيحه لهما؟

والذي يبدو لي،وا أعلم،أن احتمال سماع عبد ا من أبيه أقوى بكثير من احتمال عدم السماع،لما يأتي:

1- أدرك عبدا من حياة أبيه ما يقارب ثماني وأربعين سنة، فقد ولد عبدا سنة 15هـ في خلافة عمر بن الخطاب ﷺ (cclxxii)، وتوفي أبوه بريدة سنة 63هـ (cclxxiii).

2- بريدة والد عبدا ، فموانع الاجتماع بينهما معدومة، ولو وجدت لبين العلماء ذلك.

3- جاءت أحاديث كثيرة في مواضع متعددة وبطرق مختلفة خارج الصحيحين فيها تصريح لعبدا بن بريدة بالسماع من أبيه(cclxxiv).وهذا يكفي في ترجيح اللقاء، خاصة وأن عبدا ليس مدلسا.

من ناحية أخرى،لم يعتمد البخاري على الحديثين في بابهما

فالحديث الأول رواه ضمن أحاديث خمسة في باب بعث علي وخالد إلى اليمن قبل حجة الوداع.

والحديث الثاني رواه ضمن أحاديث ثلاثة في باب كم غزا النبي ﷺ ؟

كما أنها ليست من أحاديث الأحكام، وإنما تتعلق بالمغازي مما يجـوز فيها التساهل، وا أعلم.

**(3) عروة بن الزبير عن أم سلمة**

روى البخاري في صحيحه من طريق أبي مروان يحيى بن أَبِي زكَرِياء الْغَسانِي عن هِشَامٍ عن عروةَ عن أُم سلَمةَ رضي الله عنها أَن رسولَ اللهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أُقِيمتْ صلَاةُ الصبحِ فَطُوفِي علَى بعِيرِكِ والناس يصلون (cclxxv).

قال الدارقطني:" هذا مرسل، ووصله حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب (يعني بنت أم سلمة) عن أم سلمة ... ووصله مالك عن أبي الأسود ( يعني محمد بن عبد الرحمن) عن عروة عن زينب عن أم سلمة في الموطأ "(cclxxvi).

قلت: والحديث من طريق مالك رواه البخاري في خمسة مواضع، منها موضع رواه بإسناده قبل هذا الحديث، ولم يذكر لفظه، ثم أحال على لفظ هذا الحديث (cclxxvii) .

وكان الطحاوي أيضا قد نفى سماع عروة من أم سلمة، فبعدما روى الحديث من طريق سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم سلمة أن رسول ا ﷺ أمرها أن تصلي

الفجر بمكة يوم النحر، قال الطحاوي:" ولم يذكر فيه بين عروة وبين أم سلمة أحدا، وهذا منقطع؛ لأن عروة لم نعلم له سماعا من أم سلمة" (cclxxviii).

أما ابن حجر،فتكلم في أكثر من موضع حول هذه الطريق ما يستدل به على اكتفاء البخاري بالمعاصرة، وا أعلم. وكان مما قاله:

"حديث مالك عند البخاري في هذا المكان مقرون بحديث أبي مروان، وقد وقع في بعض النسخ، وهي رواية الأصيلي في هذا عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة موصولاً... ولكن معظم الروايات على إسقاط زينب ... وإنما اعتمد البخاري فيه رواية مالك التي أثبت فيها ذكر زينب، ثم ساق معها رواية هشام التي سقطت منها حاكيا للخلاف فيه على عروة كعادته مع أن سماع عروة من أم سلمة ليس بمستبعد، وا أعلم" (cclxxix).

قلت: يفهم من كلام ابن حجر أن البخاري أخرج حديث عروة عن أم سلمة متابعة، إلا أنه اعترف في موضع آخر باختلاف لفظ الروايتين وتغاير القصتين، فقال:

"فإن إحداهما صلاة الصبح يوم النحر، والأخرى صلاة صبح يوم الرحيل من مكة. إلى أن ختم كلامه بقوله: وسماع عروة من أم سلمة ممكن؛ فإنه أدرك من حياتها نيفًا وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد" (cclxxx).

إذًا السماع ممكن في كلام ابن حجر، وليس مستبعدا.

فأين اشتراط تحقق اللقاء عند البخاري، ولو تحقق لصرح به ابن حجر، وإنما هو الاقتصار على المعاصرة. وا أعلم.

**<u>(4) قيس بن أبي حازم عن بلال</u>**

قال ابن المديني:"روى عن بلال ولم يلقه" (cclxxxi).

وحديثه في الصحيح أَن بِلَالًا قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ إِن كُنْتَ إِنما اشْتَرَيتَنِي لِنَفْسِك فَأَمسِكْنِي وإِن كُنْتَ إِنما اشْتَرَيتَنِي لِلهِ فَدعنِي وعملَ اللهِ (cclxxxii).

قلت: احتمال لقاء قيس لبلال أرجح من احتمال عدم لقائهما وأقوى، لما يأتي:

1- أدرك قيس الجاهلية، وجاء إلى النبي ﷺ ليبايعه، فوجده قد توفي (cclxxxiii)، فدخل المدينة في أول خلافة أبي بكر﷛ والصحابة بها متوافرون.

2- ثبت سماعه من أبي بكر وعمر [cclxxxiv]، وعثمان وعلي وسعد بن أبي وقاص ﷺ [cclxxxv] .

3- مات بلال ﷺ سنة 17هـ أو 18[cclxxxvi] .

كل هذا جعل العلائي يرد على ابن المديني مدافعا عن البخاري، بقوله:" في هذا القول نظر، فإن قيسا لم يكن مدلسا، وقد ورد المدينة عقب وفاة النبي ﷺ والصحابة بها مجتمعون، فإذا روى عن أحد الظاهر سماعه منه" [cclxxxvii].

قلت: لا مناص من القول هنا بأن الإمام البخـاري، مع ترجيـح اطلاعه على كلام شيخه ابن المديني، لم يعتمد في إخراج حديث قيس عن بلال وتصحيحه على ثبوت اللقاء أو التأكد من السماع، وإنما هو الاكتفاء بالمعاصرة مع القرائن السابقة، وهذا ما يدل عليه كلام العلائي. وا أعلم

**(5) موسى بن عقبة عن الزهري**

قال الإسماعيلي في كتاب العتق[cclxxxviii]:"يقال:لم يسمع موسى بن عقبة من الزهري شيئًا"[cclxxxix] .

ولم يزد ابن حجر على قوله:" كذا قال " [ccxc] .

أما العلائي فاستبعده؛ لأن البخاري لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء ( وهذا رده المعتاد )، وعد قول الإسماعيلي دالاً على تدليس ابن عقبة، فقال:" ولم أر من ذكر موسى بالتدليس غيره" [ccxci] .

واستبعده كذلك برهان الدين الحلبي، فكلاهما مدني، وقد رأى ابن عقبة جماعة من الصحابة، وسمع من الصحابية أم خالد أمة بنت خالد بن سعيد بن العاص [ccxcii] .

وقد روى البخاري لموسى بن عقبة عن الزهري أربعة أحاديث في ستة مواضع، قال في ثلاثة مواضع عن الزهري [ccxciii] ، وفي مثلها قال قال الزهري [ccxciv]

ولم يأت عن أحد ما يؤكد سماع ابن عقبة من الزهري،سوى الدفاع الظني السابق (بالظن) من العلائي والحلبي ،وحتى ابن حجر فقد أهمل هذه المسألة في هدي الساري و فتح الباري ،ولم أقف له على قول فيها في أي من مصنفاته التي اطلعت عليها.

أما رواية الرامهرمزي بسنده عن مالك دخوله وموسى بن عقبة ومشيخة كبيرة على الزهري وقوله لهم: تركتم العلم حتى إذا كنتم كالشن وقد وهى طلبتموه، لاجئتم وا بخير أبدا [ccxcv] فلا يصلح دليلاً للسماع. وا أعلم.

بل قال ابن عبد البر:" ليس موسى بن عقبة في ابن شهاب حجة إذا خالفه غيره" [ccxcvi]

ولذا فالأرجح أن روايته عنه كانت من كتاب، وقد كان يحيى بن معين يقول:" كتاب موسى بن عقبة عن الزهري من أصح الكتب" [ccxcvii]

إذاً لا مانع أن يكون الزهري قد ناول ابن عقبة الكتاب وأجازه بروايته، وإن لم يسمع منه، وقد عرف عن الزهري تساهله في ذلك،

أما عن تدليسه، فلعل قول الإسماعيلي السابق جعل كلاً من الدارقطني والعلائي والحلبي وابن حجر إدخاله في مصنفاتهم في المدلسين [ccxcviii]

وكذا أبو محمود المقدسي تلميذ الذهبي في منظومته في المدلسين، حيث قال:

ثم ابن عقبة عن الزهري روى بـ"عن وقال" في البخاري سوى

وقيـل لم يسمعه منه فاعلم والحمـد به فلنختـم [ccxcix]

وفيما سبق ملمح باكتفاء البخاري بالمعاصرة،أو أن الرواية بالمناولة أو الإجازة،وهي صحيحة عنده،كما تقدم. وا أعلم.

### المبحث الخامس

### أسانيد فيها مرسل صحابي، أو مختلف في صحبته، أو رؤيته، أو من لم تثبت صحبته مقرونًا بالصحابي

أطلق العلماء وصف " مرسـل صحابي " على أحاديث فات بعض الصحابة سماعـها من رسول ا ﷺ فأخذوها عمن سمعها منه ﷺ، وكانوا لا يلتزمون ذكر الصحابي الواسطة، بل كانوا غالبا يقولون قال رسول ا ﷺ أو عن رسول ا ﷺ، ثقة ببعضهم بعضا واطمئنانًا إلى صدق وحفظ من تلقوا عنه، كأنهم يسمعونه من رسول ا ﷺ [ccc].

ولم يكن المحدثون يعدونه من المرسل، قال ابن الصلاح:" ثم إنّا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل الصحابي مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول ا ﷺ ولم يسمعوه منه؛ لأن ذلك في حكم الموصول المسند "[ccci].

والاحتجاج بمرسل الصحابي مطلقًا هو مذهب جمهور العلماء، قال ابن عبد البر في معرض كلامه عن إرسال الصحابة " وكل حديث الصحابة مقبول عند جماعة العلماء على كل حال"[cccii]، وهذا ما صوبه العراقي[ccciii]، وأنهم لم يختلفوا في الاحتجاج بها [ccciv]، وجعله ابن حجـ ـر من اتفاق الأئمة قاطبة على قبوله، وأن لا اعتداد بمخالفة من شذ[cccv].

وخالفت طائفة من العلماء فلم تقبله على إطلاقه، بل فصلت القول فيه؛ لأن الصحابي قد يرسل عن غير الصحابي، ومن هؤلاء أبو إسحاق الإسفراييني (إبراهيم بن محمد 41هـ)، وأبو بكر الباقلاني (محمد بن الطيب 403هـ)، والغزالي، وابن الأثير، وهو ما فُهم من تصرف أبي الحسن بن القطان، حيث رد أحاديث من مراسيل الصحابة ليست بها علّة إلا ذلك .

وقد رد العلماء هذا القول، وعدوه شاذًا ، فالصحابة كلهم عدول كما هو ثابت مقرر، والقدر الذي رواه بعض الصحابة عن بعض التابعين بينه العلماء وأوضحوه، وهو قليل جدا، فقد جمع
الخطيب البغدادي اولئك الصحابة في مصنف خاص[cccvi]، وبلغ عددهم ثلاثة وعشرين [cccvii].

والنتيجة: أن الرأي الأول أولى بالاعتبار والقبول، وأن مرسل الصحابي صحيح، ولذا فإن التعقب بعدم السماع ضعيف، وا أعلم.

غير أنّه يجدر التنبيه إلى ما نبه عليه ابن حجر مِن أن من ولد قبل وفاته ﷺ بأشهر كمحمد بن أبي بكر، وغيره من أبناء الصحابة الذين ولدوا في حياته ﷺ فذهب بهم آباؤهم إليه، فهم وإن دخلوا في حد الصحبة لثبوت الرؤية لهم إلا أن مراسيلهم لا تعد من قبيل مرسل الصحابي[cccviii].

وأبدأ في هذا المبحث برواية مرسل الصحابي، وهو عبد ا بن الزبير، ثم المختلف في صحبته، وهما عبد ا بن يزيد الأنصاري وصفية بنت شيبة،ثم من لم تثبت صحبته مقرونًا بالصحابي، وهو مروان بن الحكم بن أبي العاص

**(1) عبدا بن الزبير عن النبي ﷺ**

عبدا بن الزبير صحابي، روايته عن النبي ﷺ في الكتب الستة (cccix) ومسند أحمد (cccx) وغيرها من المصنفات، صرح في بعضها بسماعه النبي ﷺ أو رؤيته لفعله.

وقد جاءت رواية في صحيح البخاري من طريق ثابت البناني، قَالَ: سمِعتُ ابن الزبير (يعني عبدا ) يخْطُب، يقُولُ: قَالَ محمد ﷺ: من لَبِس الْحرِير فِي الدنْيا لَم يلْبسه فِي الْآخِرةِ (cccxi).

قال الدارقطني منتقدا بما يفيد أنه مرسل:" لم يسمعه ابن الزبير من النبي ﷺ ، إنما سمع من عمر، قاله أبو ذبيان وأم عمرو عنه" (cccxii).

ورد عليه ابن حجـر بقوله:" هذا تعقب ضعيف، فإن ابن الزبير صحابي، فهبه أرسل فكان ماذا ؟! وكم في الصحيح مرسل صحابي، وقد اتفق الأئمة قاطبة على قبول ذلك إلا من شذ ممن تأخر عصره عنهم فلا يعتد بمخالفته، وقد أخرج البخاري حديث ابن الزبير عن عمر تلو حديث ثابت عن ابن الزبير، فما بقي عليه للاعتراض وجه" (cccxiii).

وقال أيضا:"هذا من مرسل ابن الزبير، ومراسيل الصحابة محتج بها عند جمهور من لا يحتج بالمراسيل، لأنهم إما أن يكون عند الواحد منهم عن النبي ﷺ ، أو عن صحابي آخر، واحتمال كونها عن تابعي لوجود رواية بعض الصحابة عن بعض التابعين نادر، لكن تبين من الروايتين اللتين بعد هذه أن ابن الزبير إنما حمله عن النبي ﷺ بواسطة عمر" (cccxiv).

**(2) عبدا بن يزيد الأنصاري عن النبي ﷺ**

روى البخاري بسنده عن شعبة عن عدي بن ثابت عن عبدِ اللهِ بن يزيد الْأَنْصاري، قَالَ:

نَهى النبِي ﷺ عن النهبى والْمثْلَةِ (cccxv).

قال العلائي:" وذلك يقتضي صحة سماعة " (cccxvi).

قلت: أما صحة السماع، فلا، حتى لو كان متفقًا على صحبته، فكيف وقد اختلف في سماعه من النبي ﷺ كما قال ابن حجر(cccxvii) ، بل كيف وقد اختلف في صحبته أصلاً، فأثبتها جماعة، ونفاها آخرون.

فقال أبو داود:" سمعت مصعبا الزبيري (236هـ)، يقول: عبدا بن يزيد الخطمي ليس له صحبة" (cccxviii)، كان صغيرا حين مات النبي (cccxix).

وقيل لأحمد بن حنبل: ليست لعبدا بن يزيد صحبة صحيحة؟ فقال: أما صحيحة فلا (cccxx)

وقال: قد أدرك النبي ﷺ ، وقال: رأى رسول ا ﷺ (cccxxi).

وقال أبو إسحاق – يعني السبيعي- ورأى عبدا بن يزيد النبي ﷺ (cccxxii)

وقال الآجري: قلت لأبي داود: عبدا بن يزيد الخطمي له صحبة؟ قال: رؤية يقولون. قال أبو داود: سمعت يحيى بن معين يقول هذا (cccxxiii).

وقال أبو حاتم:"روى عن النبي ﷺ، وكان صغيرا على عهد النبي ﷺ، فإن صحت رؤيته فذاك ﷺ" (cccxxiv) قلت: روايته السابقة في الصحيح تدل على أن البخاري يثبت الصحبة لعبدا بن يزيد. وا أعلم.

وأثبتها له أيضا العجلي(cccxxv) ، وابن حبان(cccxxvi) .

وقال البرقاني (أحمـد بن محمد 425هـ) عن الدارقطني:" موسى بن عبد ا بن يزيـد الأنصاري الخطمي الكوفي ثقة، وأبوه وجده صحابيان" (cccxxvii).

وقد ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام، وقال:" كان من نبلاء الصحابة" (cccxxviii).

وفي السير، وقال:" من صغار الصحابة".

إلا أن الذهبي وقع في وهم حين قال:" أحد من بايع بيعة الرضوان، وكان عمره يومئذٍ سبع عشرة سنة" (cccxxix). وتبعه على هذا المزي في التهذيب (cccxxx).

أما ابن حجر، فلم يحدد له سن، فقال:" شهد الحديبية وهو صغير" (cccxxxi).

وقال ابن حجر: "صحابي صغير" (cccxxxii).

قلت: ولعل روايته تعد من روايات مراسيل الصحابة. وا أعلم

أما مخالفة يعقوب بن إسحاق الحضرمي الرواة عن شعبة، فيما أشار إليه الإسماعيلي وأخرجه الطبراني في الكبير [cccxxxiii]، فقال فيـه عن عدي عن عبد ا بن يزيـد عن أبي أيوب الأنصاري، فقال ابن حجر:" والمحفوظ عن شعبة ليس فيه أبو أيوب" [cccxxxiv].

وقد سها بعض العلماء في الإشارة إلى روايته عن النبي ﷺ منهم الباجي[cccxxxv] والمزي في التهذيب [cccxxxvi] أما في التحفة،فأشار إلى روايته في الموضعين ساكتًا عليها [cccxxxvii]، وقال الزيلعي:" عزاه عبد الحق للبخاري، وينظر" [cccxxxviii]

**(3) صفية بنت شيبة عن النبي ﷺ**

روى البخاري في صحيحه، قال: حدثَنَا محمد بن يوسفَ حدثَنَا سفْيان (يعني الثوري) عن منْصـُور بن صفِيةَ عن ُأمهِ صفِيةَ بِنْتِ شَـيبةَ، قَالَتْ: َأولَم النبِي ﷺ علَى بعضِ نِسائِهِ بِمدين مِن شَعِير [cccxxxix] .

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة [cccxl]، والنسائي في الكبرى [cccxli]من طرق عن سفيان به.

وأخرجه أحمد [cccxlii]، والنسائي في الكبرى[cccxliii] وأبو يعلى [cccxliv]والحميدي [cccxlv]من طرق عن سفيان عن منصور بن صفية عن أمه صفية عن عائشة.

وصفية اختلف في صحبتها، بل في رؤيتها النبي ﷺ.

فذكرها ابن سعد في التابعين [cccxlvi]، أما ابن حبان، فذكرها مرتين، قال في الأولى: سمِعت النبي ﷺ ورأته طاف عام الفتح على بعير[cccxlvii] ، وعدها في الثانية من تابعي أهل المدينة[cccxlviii] ، وكذا العجلي، قال:" مكية تابعية ثقة "[cccxlix] .

وقال الدارقطني:" هذا من الأحاديث التي تعد فيما أخرج البخاري من المراسيل "[cccl] .

وقال أيضا:" ليس يصح لها رؤية" [cccli].

وقال النسائي:" مرسل "[ccclii] .

وقال البرقاني:" ليست بصحابية، وحديثها مرسل [cccliii]، وإن كان البخاري أخرجه" [cccliv].

وقال إسماعيل القاضي (ت 282هـ):" إنه مرسل "(ccclv) .

أما الذهبي،فقال:"يقال لها رؤية... ولها عن النبي ﷺ في أبي داود والنسائي وابن ماجه وأراه مرسلاً "(ccclvi) وأما المزي، فقال:" لها رؤية" (ccclvii)، "وقيل: لا رؤية لها "(ccclviii).

وبعدما أشار في تحفة الأشراف إلى رواية البخاري تعليقًا (ccclix)، وأن ابن ماجة وصله في المناسك (ccclx)، عن أبان بن صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة، قالت: سمعت النبي ﷺ يخطب عام الفتح . قال المزي:" لو صح هذا الحديث لكان صريحا في سماعها من النبيﷺ، لكن في إسناده أبان بن صالح وهو ضعيف. وا أعلم"(ccclxi) .

غير أن المزي نفسه نقل في تهذيب الكمال أقوال النقاد، ابن معين والعجلي ويعقوب بن شيبة وأبي زرعة وأبي حاتم توثيقه، وقول النسائي: لا بأس به، ولم ينقل عن أحد تضعيفه (ccclxii). وأزيد أن ابن حبان ذكره في الثقات (ccclxiii) .

كما أنه بعد ما ذكر حديث صفية الذي أخرجه أبو داود (ccclxiv) وابن ماجه (ccclxv) عن محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد ا بن عبد ا بن أبي ثور عن صفية بنت شيبة: لما طاف رسول ا ﷺ بمكة عام الفتح، طاف على بعير يستلم الركن بمحجن في يده. قالت: وأنا أنظر
إليه. قال المزي:" هذا الحديث يضعف قول من أنكر أن تكون لها رؤية" (ccclxvi).

قلت: وصنيع البخاري في صحيحه يقتضي أنه أثبت لها الصحبة. وا أعلم.

وقد ذكرها ابن حجر في الإصابة في الصحابة، وقال:" أبعد من قال لا رؤية لها " (ccclxvii).

وكرر في فتح الباري قوله فيها:" من صغار الصحابة" (ccclxviii).

وفي الإجابة على من يراه مرسلاً، قال: ويحتمل أن يكون مراد بعض من أطلق أنه مرسل، يعني من مراسيل الصحابة؛ لأن صفية بنت شيبة ما حضرت قصة زواج المرأة المذكورة في الحديث؛ لأنها كانت بمكة طفلة أو لم تولد بعد وتزويج المرأة كان بالمدينة (ccclxix).

كما حشد في الفتح ما يؤيد صنيع البخاري في صحبتها، وأن الذين لم يذكروا فيه عائشة أكثر عددا وأحفظ وأعرف بحديث الثوري ممن زاد، إلى أن قال: فالذي يظهر على قواعد المحدثين أنه من المزيد في متصل الأسانيد(ccclxx) .

**(4) مروان بن الحكم بن أبي العاص عن النبي ﷺ**

قال أبو زرعة:"لم يسمع من النبي ﷺشيئًا،كان مروان على عهد النبي ﷺ ابن خمس سنين، أو نحوه" (ccclxxi)

وقال الترمذي:" سألت محمدا (يعني البخاري)، قلت له: مروان بن الحكم رأى النبي ﷺ ؟ قال : لا "(ccclxxii) . وقال أيضا: "لم يسمع من النبي ﷺ وهو من التابعين" (ccclxxiii)

وقال ابن عبد البر: "ولد على عهد سيدنا رسول ا ﷺ قيل سنة ثنتين من الهجرة، وقيل عام الخندق، وقال مالك: يوم أحد، قال غيره بمكة، وقيل بالطائف، وأيا ما كان فخروجه إلى الطائف مع أبيه منفيا وهو طفل لا يعقل" (ccclxxiv) . أي لا رؤية له تعتبر.

وقال المزي:"لم يصح له سماع من النبي ﷺ" (ccclxxv)

وقال ابن حجر:" لا تثبت له صحبة" (ccclxxvi) .

قال العلائي:" أخرج له البخاري حديث الحديبية بطوله (ccclxxvii) وهو مرسل " (ccclxxviii)

قلت جاء مروان مقرونًا بالصحابي المسور بن مخرمة ، فاعتماد البخاري في ذلك على المسور.

فإن أطلقنا على حديثه بالمرسل فهو مرسل صحيح. وا أعلم.

***المبحث السادس***

***أسانيد مقرون فيها الراوي بمن ثبت سماعه من الشيخ،***

***أو كان شيخه المحذوف معروفًا***

أما الأسانيد التي اقترن فيها الراوي بمن ثبت سماعه من الشيخ، فهي:

**(1، 2) الحسن البصري وخلاس بن عمرو الهجري عن أبي هريرة**

أما الحسن البصري، فلم يسمع من أبي هريرة عند الحفاظ النقاد، وما وقع في بعض الروايات مما يخالف ذلك فمحكوم بوهمه عندهم [(ccclxxix)] .

فعن شعبة، قال قتادة: إنما أخذ الحسن عن أبي هريـرة. قلت له: زعم زياد الأعلم [(ccclxxx)] أن الحسن لم يلق أبا هريرة، قال: لا أدري [(ccclxxxi)] .

وخالف الجمهور قتادة، فقال أيوب السختياني وعلي بن المديني وعلي بن زيد وابن أبي حاتم وأبوه أبو حاتم وغيرهم: لم يسمع الحسن من أبي هريرة. وزاد بهز بن أسد وأبو زرعة: ولم يره. وكذا يونس بن عبيد [(ccclxxxii)]، قال: لم يسمع منه ولا رآه قط.

وقيل لأبي زرعة: فمن قال حدثنا أبو هريرة ؟ قال: يخطئ.

وذكر أبو حاتم حديثًا عن مسلم بن إبراهيم، حدثنا ربيعة بن كلثوم، قال: سمعت الحسن، يقول: حدثنا أبو هريرة، قال: أوصاني خليلي ﷺ بثلاث. فقال أبو حاتم: لم يعمل ربيعة بن كلثوم شيئًا، لم يسمع الحسن من أبي هريرة شيئًا.

وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: إن سالما الخياط روى عن الحسن، قال: سمعت أبا هريرة.قال أبو حاتم: هذا ما يبين ضعف سالم.

وقال أحمد بن حنبل: قال بعضهم: عن الحسن حدثنا أبو هريرة.

قال ابن أبي حاتم – إنكارا عليه: إنه لم يسمع من أبي هريرة [(ccclxxxiii)] .

وقال البخاري في سند روي فيه تصريح الحسن البصري بسماعه من أبي هريرة" ولا يصح سماع الحسن من أبي هريرة" [(ccclxxxiv)].

وأما خلاس بن عمرو، فقال الآجري:" سمعت أبا داود، قال: سمعت أحمـد، قال: لم يسمع خلاس من أبي هريرة شيئًا "[(ccclxxxv)] .

وفي سؤالات الحاكم للدارقطني:" قلت: فخلاس بن عمرو؟ قال: قالوا: هو صحفي، فما كان من حديثه عن أبي رافع عن أبي هريرة احتمل" [(ccclxxxvi)] .

قلت: ولم يرو البخاري لكل من الحسن وخلاس عن أبي هريرة منفردين، إنما روى للحسن البصري مقرونًا بابن سيرين في حديثين [(ccclxxxvii)] ، وروى لخلاس مقرونًا

بابن سيرين في حديث واحد (ccclxxxviii) وروى لكليهما مقرونًا بابن سيرين في حديث في موضعين (ccclxxxix) .

وسماع ابن سيرين من أبي هريرة صحيح ثابت.

قال ابن حجر:" واعتماده في كل ذلك على محمد بن سيرين" (cccxc) .

وأما الرواية للراوي إذا كان شيخه المحذوف معروفًا، فهي:

**(3) أسلم عن النبي ﷺ**

روى البخاري عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسولَ اللهِ ﷺ كان يسير في بعض أسفاره وعمر بن الْخَطاب يسير معه ليلًا فسأله عمر بن الْخَطاب عن شيءٍ فلم يجبه رسولُ اللهِ ﷺ ثم سأله فلم يجبه ثم سأله فلم يجبه فقالَ عمر بن الْخَطاب ثكلتْ أُم عمر نزرتَ رسولَ اللهِ ﷺ ثلاثَ مراتٍ كل ذلك لا يجيبك قالَ عمر فحركْتُ بعيري ثم تقدمتُ أمام الناس وخشيتُ أن ينزلَ فِي قُرآن فما نشبتُ أن سمعتُ صارخًا يصرخُ بي فقلْتُ لقد خشيتُ أن يكون نزلَ فِي قُرآن فجئْتُ رسولَ اللهِ ﷺ فسلمتُ عليه فقالَ لقد أُنْزِلتْ علي الليلةَ سورةٌ لهي أحب إلي مما طلعتْ عليه الشمس ثم قرأ إنا فتحنا لك فتْحا مبينًا(cccxci) .

قال الدارقطني:" مرسل" (cccxcii).

قال ابن حجـر:" هذا السياق صورته الإرسال؛ لأن أسلم لم يدرك زمان هذه القصة، لكنه محمول على أنه سمعه من عمر بدليل قوله في أثنائه قال عمر فحركت بعيري الخ، وإلى ذلك أشار القابسي (أبو الحسن علي بن محمد ت 403هـ)، وقد جاء من طريق أخرى سمعت عمر أخرجه البزار من طريق محمد بن خالد بن عثمة عن مالك، ثم قال:لا نعلم رواه عن مالك هكذا إلا ابن عثمة وابن غزوان انتهى ورواية بن غزوان وهـو عبد الرحمن أبو نوح المعروف بقراد قد أخرجها أحمد عنه، واستدركها مغلطاي على البزار ظانًا أنه غير ابن غزوان، وأورده الدارقطني في غرائب مالك من طريق هذين ومن طريق يزيد بن أبي حكيم ومحمد بن حرب وإسحاق الحنيني أيضا فهولاء خمسة رووه عن مالك بصريح الاتصال" (cccxciii).

وقال أيضا:" ظاهر رواية البخاري الوصل فإن أوله وإن كان صورته صورة المرسل فإن بعده ما يصرح بأن الحديث لأسلم عن عمر ففيه بعد قوله فسأله عمر عن

شيء فلم يجبه فقال عمر نزرت رسول ا ﷺ ثلاث مرات كل ذلك لا يجيبك، قال عمر: فحركت بعيري ثم تقدمت أمام الناس وخشيت أن ينزل في قرآن وساق الحديث على هذه الصورة حاكيا لمعظم القصة عن عمر فكيف يكون مرسلاً هذا من العجب، وا أعلم" (cccxciv).

## (4) سعيد بن المسيب عن جده

روى البخاري عن ابن الْمسيبِ عن أَبِيهِ أَن أَباه جاء إِلَى النبِي ﷺ فَقَالَ ما اسمك قَالَ حزن قَالَ أَنْتَ سهلٌ قَالَ لَا أُغَير اسما سمانِيهِ أَبِي قَالَ ابن الْمسيبِ فَما زالَتْ الْحزونَةُ فِينَا بعد حدثَنَا علِي ابن عبدِ اللهِ ومحمود هو ابن غَيلَان قَالَا حدثَنَا عبد الرزاقِ أَخْبرنَا معمر عن الزهرِي عن ابن الْمسيبِ عن أَبِيهِ عن جدهِ بِهذَا (cccxcv).

واتبعـه بالرواية عن عبدِ الْحمِيدِ بن جبير بن شَيبةَ قَالَ جلَستُ إِلَى سعِيدِ بن الْمسيبِ فَحدثَنِي أَن جده حزنًا قَدِم علَى النبِي ﷺ فَقَالَ ما اسمك قَالَ اسمِي حزن قَالَ بلْ أَنْتَ سهلٌ قَالَ ما أَنَا بِمغَيرٍ اسما سمانِيهِ أَبِي قَالَ ابن الْمسيبِ فَما زالَتْ فِينَا الْحزونَةُ بعد (cccxcvi).

قال الدارقطني عن الطريق الثانية:" وهذا مرسل "(cccxcvii).

قال ابن حجر:" هكذا أرسل سعيد الحديث لما حدث به عبد الحميد ولما حدث به الزهري وصله عن أبيه كما تقـدم بيانه في الباب الذي قبله، وهذا على قاعدة الشافعي أن المرسل إذا جاء موصولاً من وجه آخر تبين صحة مخرج المرسل، وقاعدة البخاري أن الاختلاف في الوصل والإرسال لا يقدح المرسل في الموصول إذا كان الواصل أحفظ من المرسل كالذي هنا فإن الزهري أحفظ من عبد الحميد "(cccxcviii).

وقال أيضا بعد ذكره كلام الدارقطني:" هذا على ما قررناه فيما قبل أن البخاري يعتمد هذه الصيغة إذا حفّت بها قرينة تقتضي الاتصال ولا سيما وقد وصله الزهري صريحا فأخرج الوجهين على الاحتمال وا أعلم، وقد رواه عبد الرزاق عن ابن جريج فقال فيه عن أبيه عن جده أيضا، أخرجه الإسماعيلي من طريقه" (cccxcix).

## (5) عروة عن النبي ﷺ

روى البخاري عن عِراكٍ عن عروةَ أن النبي ﷺ خَطَب عائِشَةَ إلى أبي بكْرٍ فقَالَ له أبو بكْرٍ إنما أنَا أخُوك فقَالَ أنْتَ أخِي في دِين اللهِ وكِتَابِه وهي لي حلَالٌ [cd].

قال الدارقطني:" وهذا مرسل"[cdi] .

ونقل ابن حجر عن الإسماعيلي، قوله: الخبر الذي أورده مرسل، فإن كان يدخل مثل هذا في الصحيح، فيلزمه في غيره من المراسيل، ثم قال ابن حجر:" إنه وإن كان صورة سياقه الإرسال فهو من رواية عروة في قصة وقعت لخالته عائشة وجده لأمه أبي بكر فالظاهر أنه حمل ذلك عن خالته عائشة أو عن أمة أسماء بنت أبي بكر، وقد قال ابن عبد البر: إذا علم لقاء الراوي لمن أخبر عنه ولم يكن مدلسا حمل ذلك على سماعه ممن أخبر عنه ولو لم يأت بصيغة تدل على ذلك، ومن أمثلة ذلك رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة في قصة سالم مولى أبي حذيفة، قال ابن عبد البر: هذا يدخل في المسند للقاء عروة عائشة وغيرها من نساء النبي ﷺ وللقائه سهلة زوج أبي حذيفة أيضا[cdii] ، وأما الإلزام فالجواب عنه أن القصة المذكورة لا تشتمل على حكم متأصل فوقع فيها التساهل في صريح الاتصال، فلا يلزم من ذلك إيراد جميع المراسيل في الكتاب للصحيح، نعم الجمهور على أن السياق المذكور مرسل، وقد صرح بذلك الدارقطني وأبو مسعود وأبو نعيم والحميدي" [cdiii] .

وقال ابن حجر:" مقدمة هو محمول عند البخاري على أن عروة حمله عن عائشة كما تقدم نظيره "[cdiv].

**(6) مصعب بن سعد عن النبي ﷺ**

قال البخاري في صحيـحه:حدثَنَا سليمان بن حربٍ حدثَنَا محمد بن طَلْحةَ عن طَلْحةَ عن مصعبِ بن سعدٍ، قَالَ: رأى سعد رضي الله عنه أن له فَضلًا علَى من دونَه، فقَالَ النبي ﷺ: هلْ تُنْصـرون

وتُرزقُون إلا بضعفَائِكُم [cdv].

قال الدارقطني:" وهذا مرسل "[cdvi].

فهذا الحديث ظاهر سياقة أنه مرسل؛ لأن مصعبا لم يدرك زمن النبي ﷺ،ولكن صح أنّه سمعه من أبيه.

وقد أورد ابن حجر في الفتح ما يدل على أن مصعبا أخذ هذا الحديث عن أبيه، حيث قال: "صورة هذا السياق مرسل؛ لأن مصعبا لم يدرك زمان هذا القول، لكن هو محمول على أنّه سمع ذلك من أبيه، وقد وقع التصريح عن مصعب بالرواية له عن أبيه عند الإسماعيلي،فأخرجه من طريق معاذ ابن هانئ حدثنا محمد بن طلحة فقال فيه عن مصعب بن سعد عن أبيـه، قال: قال رسول ا ﷺ فذكر المرفوع دون ما في أوله، وكذا أخرجـه هو والنسائي [cdvii] من طريق مسعر عن طلحة بن مصرف عن مصعب عن أبيه، ولفظه أنه ظن أن له فضلا على من دونه ... الحديث" [cdviii].

وقال:" سياقه عند خ بصورة الإرسال، وسياق س ظاهر الاتصال، فإنه قال فيه: عن مصعب ابن سعد عن أبيه أنه ظن أن له فضلاً ... الحديث" [cdix].

وقال:" وقد اعتمد البخاري كثيرا من أمثال هذا السياق فأخرجه على أنه موصول، إذا كان الراوي معروفًا بالرواية عمن ذكره ، ... وقد ترك الدارقطني أحاديث في الكتاب من هذا الجنس لم يتتبعها" [cdx] .

أما المزي فجعله في التحفة [cdxi] والتهذيب [cdxii] من رواية مصعب عن أبيه سعد، ولم يذكر أنه روى عن النبي ﷺ.

قلت: إذا كان الراوي معروفًا بالرواية عمن ذكره، وكان الحديث موصولاً في الأصل من طريق ذلك الراوي عن شيخه، فهو ضابط كان البخاري يراعيه عند إخراجه للحديث، وقرينة يعتمد
عليها تقتضي الاتصال.

أما الدارقطني، فإن كان ترك أحاديث في الكتاب من هذا الجنس لم يتتبعها كما يقول ابن حجر ، فقد وجدناه تتبع بعضا آخر منها كما نرى.

**<u>(7) نافـع عن عمـر</u>**

روى البخاري عن نَافِعٍ عن عمر بن الْخَطابِ رضي الله عنه قالَ كان فَرض ِلِلْمهاجِرِين الْأَولِين َأربعةَ آلَافٍ ِفِي َأربعةٍ وفَرض ِلِابن عمر ثَلَاثَةَ آلَافٍ وخَمس ِمِائَةٍ فَقِيلَ له هو مِن

الْمهاجِرِين فَلِم نَقَصتَه مِن أَربعةِ آلَافٍ فَقَالَ إِنما هاجر بِهِ أَبواه يقُولُ لَيس هو كَمن هاجر بِنَفْسِهِ (cdxiii) .

قال الدارقطني:" هذا مرسل" (cdxiv).

قال ابن حجر:" هذا صورته منقطع؛ لأن نافعا لم يلحق عمر، لكن سياق الحديث يشعر بأن نافعا حمله عن ابن عمر. ووقع في رواية غير أبي ذر(عبد بن أحمد الهروي ت 435هـ) هنا "عن نافع يعني عن ابن عمر"، ولعلها من إصلاح بعض الرواة،واغتر بها شيخنا ابن الملقن، فأنكر على ابن التين قوله إن الحديث مرسـل، وقال لعل نسخته التي وقعت له ليس فيها ابن عمر، وقد روى الدراوردي عن عبيد ا بن عمر فقال عن نافع عن ابن عمر، قال: فرض عمر لأسامة أكثر مما فرض لي فذكر قصة أخرى شبيهة بهذه، أخرجها أبو نعيم في المستخرج" (cdxv) .

وقال أيضا:" قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث ابن جـريج عن عبيدا بن عمر عن نافع أن عمر فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف، وهذا مرسل، يعني أن نافعا لم يدرك عمر بن الخطاب. قلت: لكن في سياق الخبر ما يدل على أن نافعا حمله عن عبد ا بن عمر، فقد قدمنا مرارا **أن البخاري يعتمد مثل ذلك إذا ترجح بالقرائن أن الراوي أخذه عن الشيخ المذكور في السياق**، وا أعلم، وقد أورده أبو نعيم من طريق أخرى عن عبيد ا بن عمر عن نافع عن ابن عمر، فذكر نحوه وأتم منه" (cdxvi).

وهكذا يتأكد لنا أن هذه الأحاديث متصلة، وليست من الإرسال في شيء، ولا شك أن الإمام البخاري كان يلتفت دائما إلى هذه الضوابط والقرائن عند إخراجه لهذه الأحاديث، وا أعلم.

***المبحث السابع***

***أسانيد وهم النقاد بسقوط راو فيها من السند، أو وقع البخاري بوهم بظنه راو آخر***

أبدأ بإسناد وهم النقاد بسقوط راو فيه من السند، والأمر ليس كذلك، وأتبعه بإسناد آخر يبدو فيه أن البخاري وقع في وهم بظنه راوٍ آخر.

**(1) إبراهيم بن محمد بن الحارث أبو إسحاق الفزاري،**

**عن عبدا بن عبد الرحمن الأنصاري أبو طُوالة**

روى البخاري بسنده عن معـاويةَ بن عمرٍو، عن أ بي إسحاق الْفَزارِي، عن عبدِ اللهِ بن عبدِ الرحمن الْأَنْصاري، قَالَ: سمِعتُ أَنَسا ﷺ، يقُولُ: دخَلَ رسولُ اللهِ ﷺ علَى ابنَةِ مِلْحان، فَاتكأَ عِنْدها ثُم ضحِك ... الحديث (cdxvii) .

نقل العلائي عن الحافظ أبي بكر بن مردويه (أحمد بن موسى ت410هـ) أن أبا إسحاق الفزاري لم يسمع من أبي طوالة، وأن الصواب ما رواه المسيب بن واضح، عن أبي إسحاق الفزاري، عن زائدة، عن أبي طوالة (cdxviii).

وكان أبو مسعود (إبراهيم بن محمد الدمشقي ت401هـ) قد نص في كتابه أطـراف الصحيحين على سقوط زائدة من كتاب البخاري – يعني بين أبي إسحاق وأبي طوالة-، ذكـر ذلك المزي في تحفة الأشراف، فقال: قال أبو مسعود: سقط من كتاب البخاري " زائدة " (cdxix) .

وذهب المزي هذا المذهب، فعند عزوه الحديث إلى البخاري، قال: عن عبد ا بن محمد، عن معاويـة بن عمرو، عن أبي إسحاق الفزاري– يعني عن زائدة – عن عبدا بن عبدالرحمن وهو أبو طوالة عن أنس به.

ثم نبه على أنه كتب ( يعني )؛ لكلام أبي مسعود السابق، ثم أشار إلى روايـة المسيب بزيادة زائدة (cdxx).

وكأن الذهبي يميل إليـه، حيث يقـول:" وقيل: إن أبا إسحاق روى حديثًا عن أبي طوالة عبدا بن عبدالرحمن، والصواب أن بينهما زائدة. وا أعلم" (cdxxi) .

وقد اعتُرض على زيادة زائدة هنا، وإثبات صحة ما وقع في الصحيح

فالعلائي يرى أن القول السابق فيه نظـر، وحجته رده المعتاد: أن البخاري لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء، وأبو إسحاق الفزاري ليس بمدلس (cdxxii) .

أما ابن حجر فكان رده على قول ابن مردويه أكثر إقناعا من العلائي، ومبنيا على الدليل، وفيه تفصيل، حيث انبنى رده على:

1- المسيب بن واضح ضعيف [cdxxiii]، وروايته خطأ، ولذا فإن روايته لا تقضي على ما وقع في الصحيح، ولا سيما وقد أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن معاوية بن عمرو شيخ شيخ البخاري كما أخرجه البخاري سواء، ليس فيه زائدة [cdxxiv].

ومع ذلك جاءت رواية للمسيب في مستخرج أبي نعيم عن أبي إسحاق عن أبي طوالة عن أنس، ليس فيها زائدة.

2- وهم أبي مسعود في زعمه سقوط زائدة، وسبب هذا الوهم أن معاوية بن عمرو رواه عن زائدة عن أبي طوالة، فظن أبو مسعود أنه عند معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق عن زائدة، وليس كذلك، بل هو عنده عن أبي إسحاق وزائدة معا، جمعهما تارة وفرقهما أخرى، أخرجه أحمد عنه عاطفًا لروايته عن أبي إسحاق على روايته عن زائدة [cdxxv]، وأخرجه الإسماعيلي من طريق أبي خيثمة عن معاوية بن عمرو عن زائدة وحده به، وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه[cdxxvi]عن جعفر الصائغ عن معاوية .

3- تعقب أبي علي الجياني الحسين بن محمد ( ت 498هـ) أبا مسعود بتتبع طرق هذا الحديث في كتاب السير لأبي إسحاق الفزاري، فلم يجد فيه زائدة.

ثم اطلاع ابن حجر نفسه على كتاب السير لأبي إسحاق، وليس فيه زائدة.

إلى أن ختم ابن حجر بقوله: فوضحت صحة ما وقع في الصحيح، و الحمد [cdxxvii].

وأنا أخلص بدوري إلى أن زائدة هنا زائد، والصحيح ما جاء في الصحيح، وا أعلم

**<u>(2) عطاء بن أبي مسلم الخراساني عن ابن عباس</u>**

قال ابن طهمان عن ابن معين:" عطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس" [cdxxviii]

وقال ابن محرز:" قيل لابن معين: عطاء الخراساني حدث عن أبي هريرة وابن عباس؟ فقال: مرسل" [cdxxix]

وقال أحمد بن حنبل:" عطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس شيئًا "[cdxxx]

وقال أبو داود:"لم يدرك ابن عباس ولم يره" [cdxxxi]

وقال الدارقطني:"لم يلق ابن عباس "[cdxxxii]

وقال الشوكاني: "لم يسمع من ابن عباس" [cdxxxiii]

قال المزي: روى له البخاري حديثين لم ينسبه في واحد منهما، والظاهر أنه اعتقد أنه عطاء ابن أبي رباح، ... وذكر المزي إسنادهما، وكلاهما عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس.

ثم نقل المزي عن أبي مسعود الدمشقي في الأطراف قوله: هذان الحديثان ثبتا من تفسير ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس، والبخاري ظنه ابن أبي رباح، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني إنما أخذ الكتاب من ابنه اسمه عثمان بن عطاء ونظر فيه وروى.

ثم نقل عن ابن المديني في العلل قوله: سمعت هشام بن يوسف قال: قال لي ابن جريج: سألت عطاء عن التفسير من البقرة وآل عمران، فقال: اعفني من هذا. قال هشام: فكان بعد إذا قال: عطاء عن ابن عباس، قال: الخراساني. قال هشام: فكتبنا حينًا ثم مللنا. قال علي بن المديني: يعني كتبنا ما كتبنا أنه عطاء الخراساني. قال علي بن المديني: وإنما كتبتُ هذه القصة لأن محمد بن ثور كان يجعلها عطاء عن ابن عباس، فظن الذين حملوها عنه أنه عطاء بن أبي رباح [cdxxxiv] .

والحديثان هما، قال البخاري: حدثَنَا إِبراهِيم بن موسى أَخْبرنَا هِشَام عن ابن جريجٍ وقَالَ عطَاء عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما صارتْ الْأَوثَان الَتِي كانَتْ فِي قَومِ نُوحٍ فِي الْعربِ بعد أَما ود كانَتْ لِكلْبٍ بِدومةِ الْجنْدل ... الحديث [cdxxxv].

وقال: حدثَنَا إِبراهِيم بن موسى أَخْبرنَا هِشَام عن ابن جريجٍ وقَالَ عطَاء عن ابن عباسٍ كان الْمشْركُون علَى منْزِلَتَين مِن النبِي ﷺ والْمؤْمِنِين كانُوا مشْرِكِي أَهل حربٍ يقَاتِلُهم ويقَاتِلُونَه ... الحديث [cdxxxvi] .

فهل يكـون الحديثان على هذا منقطعين ؟!! وهل حقًا ظن البخـاري أن عطـاء هو ابن أبي رباح ؟!!!

أما الخطيب وإن وافق العلماء في عدم سماع الخراساني من ابن عباس ، إلا أنه رجح لما سبق أنه ابن أبي رباح، قال:" كل حديث يرويه ابن جريج عن عطاء غير منسوب عن ابن عباس، ويذكر فيه سماع عطاء من ابن عباس فهو عطاء بن أبي رباح، لأن عطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس ولا لقيه، وإنما كان يرسل الرواية عنه وقل حديث يرويه ابن جريج عن عطاء الخراساني إلا وهو يعرفه. وأما أحاديث عطاء بن أبي رباح فأكثرها بل عامتها يقول فيها ابن جريج أخبرني عطاء من غير أن ينسبه. وا أعلم"

وأما ابن حجر، فحاول الدفاع عن البخاري، فقال في تهذيب التهذيب:" ليس ذلك بقاطع في أن البخاري أخرج لعطاء الخراساني، بل هو أمر مظنون، ثم إنه ما المانع أن يكون ابن جريج سمع هذين الحديثين من عطاء بن أبي رباح خاصة في موضع آخر غير التفسير دون ما عداهما من التفسير، فإن ثبوتهما في تفسير عطاء الخراساني لا يمنع أن يكونا عند عطاء بن أبي رباح أيضا. هذا أمر واضح بل هو المتعين ولا ينبغي الحكم على البخاري بالوهم بمجرد هذا الاحتمال، لاسيما والعلة في هذا محكية عن شيخه علي بن المديني، فالأظهر، بل المحقق أنه كان مطلعا على هذه العلة،ولولا ذلك لأخرج في التفسير جملة في هذه النسخة ولم يقتصر على هذين الحديثين خاصة، وا أعلم، ولا سيما أن البخاري قد ذكر عطاء الخراساني في الضعفاء وذكر حديثه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي ﷺ أمر الذي واقع في شهر رمضان بكفارة الظهار، وقال لا يتابع عليه، ثم ساق بإسناد له عن سعيد بن المسيب أنه قال: كذب علي عطاء ما حدثته هكذا. ومما يؤيد أن البخاري لم يخرج له شيئًا أن الدارقطني والجياني والحاكم واللالكائي والكلاباذي وغيرهم لم يذكروه في رجاله" (cdxxxvii) .

وقال ابن حجر أيضا:" قيل هذا منقطع لأن عطاء المذكور هو الخراساني ولم يلق ابن عباس، فقد أخرج عبد الرزاق هذا الحديث في تفسيره عن ابن جريج، فقال: أخبرني عطاء الخراساني عن ابن عباس...ثم ذكر كلام أبي مسعود، ثم قول ابن المديني: سألت يحيى القطان عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني، فقال ضعيف. فقلت: إنه يقول أخبرنا . قال لاشيء ، إنما هو كتاب دفعه إليه. وتعقيب ابن حجر بأن ابن جريج كان

يستجيز اطلاق أخبرنا في المناولة والمكاتبة. ثم كلاما لابن المديني معناه أن ابن جريج كان يقول عن عطاء الخراساني عن ابن عباس، فطال على الوراق أن يكتب الخراساني في كل حديث فتركه فرواه من روى على أنه عطاء بن أبي رباح... وهذا مما استعظم على البخاري أن يخفى عليه.

ثم دافع ابن حجـ ـر بقوله: لكن الذي قوى عندي أن هذا الحديث بخصوصه عند ابن جريج عن عطاء الخراساني وعطاء بن أبي رباح جميعا ، ولا يلزم من امتناع عطاء بن أبي رباح من التحديث بالتفسير أن لا يحدث بهذا الحديث في باب أخر من الأبواب أو في المذاكرة، وإلا فكيف يخفى على البخاري ذلك مع تشدده في شرط الاتصال واعتماده غالبا في العلل على علي بن المديني شيخه وهو الذي نبه على هذه القصة. ومما يؤيد ذلك أنه لم يكثر من تخريج هذه النسخة وإنما ذكر بهذا الإسناد موضعين هذا وآخر في النكاح، ولو كان خفي عليه لاستكثر من إخراجها لأن ظاهرها أنها على شرطه" (cdxxxviii) .

وقال أيضا:" وفي هذا الحديث بهذا الإسناد علة كالتي تقدمت في تفسير سورة نوح. وقد قدمت الجواب عنها ، وحاصلها: أن أبا مسعود الدمشقي ومن تبعه جزموا بأن عطاء المذكور هو الخراساني، وأن ابن جريج لم يسمع منه التفسير وإنما أخذه عن ابنه عثمان عنه، وعثمان ضعيف، وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس. وحاصل الجواب جواز أن يكون الحديث عند ابن جريج بالإسنادين لأن مثل ذلك لا يخفى على البخاري مع تشدده في شرط الاتصال مع كون الذي نبه على العلة المذكورة هو علي بن المديني شيخ البخاري المشهور به وعليه يعول غالبا في هذا الفن خصوصا علل الحديث" (cdxxxix) .

ويجاب على جواب ابن حجر بالآتي:

1- الذين ترجموا لرجال البخاري ترجموا لابن أبي رباح متابعة منهم له.

2- إنما هو حسن الظن من ابن حجر بعدم وهم البخاري.

3- الدفاع بغير دليل قاطع.

4- ذكره في الضعفاء ليس دليلاً قاطعا، فبعض رجال البخـ ـاري ذكرهم هو في الضعفاء، منهم سعيد بن أبي عروبة.

5- ما ذكره ابن المديني في العلل وعبد الرزاق دليل قاطع أن صاحب الحديث هو الخراساني.

6- قول ابن حجر باحتمال رواية ابن جريج الحديث عن عطاء الخراساني وعطاء بن أبي رباح جميعا أو أنه سمع هذين الحديثين من ابن أبي رباح خارج التفسير، فكلها ظنون لا يقوم بها دليل واضح، والأظهر ما ذكره المزي. وا أعلم.

لذا يبقى احتمال كونه عطاء الخراساني قائما، وا أعلم.

وبعد هذا التطواف بين أسانيد أخرجها البخاري في صحيـحه حكِم فيها بعدم لقاء رواتها لبعضهم ، تبين للباحث ما يلي:

* أن الرواة الذين نفى بعض النقاد سماعهم من شيوخهم،وجاءت رواياتهم عن هؤلاء الشيوخ مصرح فيها بالسماع في صحيح الإمام البخاري، بلغ عددهم أربعة عشر راويا.

وهؤلاء النقاد، منهم من انفرد بهذا القول، أو صدر هذا النفي من أكثر من ناقد، أو اختلف قولهم، فمنهم من نفى السماع ومنهم من أثبته.

وجميع هذه الأقوال والتي تنفي السماع، بنيت على قرائن أفادت غلبة الظن، ولذا فإن مجيء هذه الروايات فيها تصريح للراوي بالسماع مقَدمة على تلك الأقوال، وكان الحكم لها.

* وأما الأسانيد التي دلت على الرواية للتلميذ عن الشيخ عن طريق المكاتبة، فبلغت أربعة.

والمكاتبة طريق صحيحة من طرق التحمل والأداء، محتج بها عند جمهور المحدثين، ومنهم الإمام البخاري، إلا أن البخاري لا يحتج بمطلق المكاتبة، وا أعلم، إنما

فيما علم أنها وقعت في هذه الأحاديث المعينة والمحددة، مما يكفي لإثبات اتصال الحديث الذي رويت به فقط، أو أنها مكاتبة مقرونة بالإجازة

غير أن ما يجدر قوله أن هذه المكاتبة وإن تبعها مناولة مقرونة بالإجازة، فلا يقال إن فيها تحقق ثبوت اللقاء، ذلك الشرط المنسوب إلى البخاري.

* وأما ما جاءت هذه الأسانيد بالعنعنة، فبلغت أحد عشر إسنادا، وهي إما انفرد الناقد فيها بنفي السماع، أو شك، أو اختلاف قوله.

وإن مجرد مخالفة البخاري لهذه الأقوال، وروايته أحاديثهم في صحيحه تقضي على أقوال اولئك النقاد، فالبخاري أحد أئمة النقد، والتعديل والتجريح، وأقواله في ثبوت السماع ونفيه كثيرة جدا في كتبه النقدية كالتاريخ الكبير والتاريخ الأوسط وغيرهما.

وهو بحق كما قال فيه ابن حجر:" ولو فتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره لفني القرطاس، ونفدت الأنفاس، فذاك بحر لا ساحل له " [cdxl] . وكما قال ابن كثير:" إمام أهل الحديث في زمانه، والمقتدى به في أوانه، والمقدم على سائر أضرابه وأقرانه، وكتابه الصحيح يستسقى بقراءته الغمام " [cdxli].

وهو الذي قال لمخاطبه:" ولا أجيئك بحديث عن الصحـ ـابة أو التابعين إلا عرفت مولـ ـد أكثرهم و وفاتهم ومساكنهم " [cdxlii] .

ومع ذلك فهذه الروايات والتي ليس فيها تأكـ ـد من السماع، جاء أكثرها في المتابعات والشواهد، ولم يوردها البخاري على وجه الأصالة والاحتجاج، وا أعلم.

* وهناك أسانيد فيها دلالة واضحة على اكتفاء البخاري بالمعاصرة، وليس فيها تأكد من السماع أيضا، وإنما قرائن قوية ترجح السماع، بلغت خمسة.

وهذه الأسانيد مع صحتها وقوتها، تؤثر على ذلك الشرط المنسوب إلى الإمام البخاري، وهو ثبوت اللقاء والتأكد من السماع، وا أعلم.

* وبقية الأسانيد إما أنها مرسل صحابي أو مقرون بالصحابي، أو راو مقرون بمن ثبت سماعه من الشيخ، أو كان شيخه المحذوف معروفًا.

ولا مأخذ على البخاري في روايته لها كذلك.

* وهناك إسناد فيه وهم واضح من النقاد بسقوط راو من السند، والحق فيه مع البخاري.

* وإسناد آخر يبدو فيه وقوع البخاري بوهم بظنه راو آخر، ويبقى هذا الأمر احتمال غير مجزوم به، فإن صح ذلك، فلا يضر البخاري أن يطرأ عليه في حالات نادرة وهم أو خطأ كبقية الأئمة الثقات.

وخلاصة القول: أن البخاري كان شديد التحري والتثبث والدقة في كل رواية رواها في صحيحه، مهتما بثبوت اللقاء والتأكد من السماع بين المتعاصرين، وهذا غالبا، وجاعلاً القرائن أحيانًا هي الحكم في القبول أو الرفض، فإن رجحت القرائن اتصال السند فإنه لا يتردد في الاحتجاج به، وإن لم تتوفر قرائن ترجح الاتصال فلا يحتج بمثله. وا أعلم.

## الهوامش

(i) نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى 1420هـ.

(ii) إكمال المعلم بفوائد مسلم: عياض بن موسى اليحصبي (544هـ)،تحقيق د. حسين شواط، دار ابن عفان، الخبر، ط 1، 1414هـ (ص 307)

(iii) مقدمة الصحيح: مسلم بن الحجاج النيسابوري (261هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1375هـ (ص 28- 35)، حيث عقد الإمام مسلم لهذه المسألة فصلاً خاصا في تلك المقدمة.

(iv) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط: عثمان بن عبد الرحمن (ابن الصلاح) (643هـ)، تحقيق موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1408هـ (ص 131).

(v) انظر: السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن: محمد بن عمر (ابن رشَيد الفهري) (721هـ)، تحقيق صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط1، 1417 هـ (ص 54)، اختصار علوم الحديث: إسماعيل بن عمر ابن كثير) (774هـ)، (مع شرحه الباعث الحثيث)، دار التراث، القاهرة، ط3، 1399هـ (ص 18)، شرح علل الترمذي: عبد الرحمن ابن أحمد بن رجب (795هـ)، تحقيق د. همام سعيد، مكتبة المنار بالأردن، ط1، 1407هـ (589/2)، محاسن الاصطلاح: عمر بن رسلان البلْقيني (805هـ)، (مع مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن،

دار المعارف، القاهرة (ص224)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق نور الدين عتر،ط1، 1413هـ (ص59)، تتمات الشيخ عبد الفتاح أبي غدة (الثالثة)، آخر الموقظة للذهبي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1405هـ (ص137)، النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان لكتب الأئمة الرجيحة وتضعيفه لمئات من الأحاديث الصحيحة: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، دار ابن عفان، الخبر، ط1، 1420هـ (ص19).

(vi) كالإسماعيلي والدارقطني وأبي مسعود الدمشقي.

(vii) النكت على كتاب ابن الصلاح: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق د. ربيع هادي عمير، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1404هـ (598/2).

(viii) هدي الساري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، دار المعرفة، بيروت (ص 12).

(ix) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: خليل بن كيكلدي العلائي (761هـ)، تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1407هـ (ص 142).

(x) صحيح البخاري: الأرقام: (240، 1781، 3184، 3549، 3763، 3917، 3950، 3970، 4040، 4106، 4349، 4508، 6404، 6642 ).

(xi) صحيح مسلم: الأرقام: (91-2337/93، 2460/110).

(xii) صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، دار المعرفة، بيروت – الأرقام (3184، 3763، 4106، 4349).

(xiii) رجال صحيح البخاري: أحمد بن محمـد الكلاباذي (398هـ)، تحقيق عبد ا الليثي، دار المعـرفة، بيروت، ط1، 1407هـ (62/1).

(xiv) انظر شيوخ إبراهيم في تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن المزي (742هـ)، تحقيق د. بشار معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1403هـ (250/2)، وتلاميذ أبي إسحاق السبيعي في تهذيب الكمال (10/22).

(xv) انظر: الثقات: محمد بن حبان التميمي (354هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1393،1هـ (6 /49)، تهذيب الكمـال (411/32).

(xvi) تحفة التحصيل (16)

(xvii) انظر: تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(452ه)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ (165/1) ، وحاشية تحفة التحصيل (ص16).

(xviii) مات أبو إسحاق سنة 127، ومات إبراهيم بن يوسف سنة 198. انظر: تهذيب الكمال (251/2)، ( 22/ 112).

(xix) سؤالات ابن الجنيد (إبراهيم بن عبد ا الختلي 260هـ) ليحيى بن معين (233هـ)، تحقيق السيد النوري وزميله، عالم الكتب بيروت، ط1، 1410هـ (ص107).

(xx) تهذيب الكمال (4/ 128).

(xxi) الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (327هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1371هـ (359/2).

(xxii) انظر: أبو زرعة الدمشقي (عبد الرحمن بن عمرو النصري 281هـ) في تاريخه، تحقيق شكر ا القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (434/1)، (716/2) رقم (2281،1052).

(xxiii) روايته في المسند متعددة – راجع فهرس الرواة في المسند الجزء (50)، إعداد بإشراف إبراهيم الزيبق وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ.

(xxiv) انظر: تحفة التحصيل (43).

(xxv) الثقات (141/8).

(xxvi) صحيح البخاري: الأرقام (4447، 6266).

(xxvii) صحيح البخاري مع الفتح (153/1)، والمقصود ببعض أهل الحجاز " الحميدي " كما قال ابن حجر.

(xxviii) الروض الأنف: عبد الرحمن بن عبد ا السهيلي (581هـ)، تحقيق مجدي الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ (43/3).

(xxix) العلل الكبير: محمد بن عيسى الترمذي (279هـ)، ترتيب أبي طالب القاضي محمود بن علي (585هـ)، تحقيق حمزة ديب مصطفى ، مكتبة الأقصى ، الأردن ، ط1، 1406هـ (554/1).

(xxx) العلل الصغير (آخر سنن الترمذي): محمد بن عيسى الترمذي (279هـ)، نشر مصطفى الحلبي، ط2، 1398هـ (742/5).

(xxxi) جامع التحصيل (ص150).

(xxxii) التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، تحقيق هاشم الندوي، دار الفكر (105/2).

(xxxiii) جامع بيان العلم: يوسف بن عبد البر النمري (463هـ)،دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ط2، 1402هـ (ص 121).

(xxxiv) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (360هـ)، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر، ط3، 1404هـ (ص 538)، وانظر: الطبقات الكبرى: محمد بن سعد (230هـ) دار صادر، بيروت (223/7)، كتاب العلم: زهير بن حرب " أبو خيثمة"(234هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت،ط2، 1403هـ (ص 32)، سنن الدارمي: عبد

ا بن عبد الرحمن (255هـ)، بعناية محمد دهمان ، دار الكتب العلمية ، بيروت، (127/1)، المدخل إلى السنن الكبرى: أحمد بن الحسين البيهقي (458هـ)، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء، الكويت، 1404هـ (ص 420)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أحمد بن علي" الخطيب البغدادي" (463هـ)، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض،ط 1403هـ (134/2)، الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، دار الكتب الحديثة، القاهرة (ص 399).

(xxxv) الكفاية (ص411).

(xxxvi) شرح علل الترمذي (527/1).

(xxxvii) تهذيب التهذيب 1(/430).

(xxxviii) علل الحديث ومعرفة الرجال: علي بن عبد ا المديني (234هـ)، تعليق عبد المعطي قلعجي، دار الوعي، حلب، ط1، 1400هـ (ص 68)

(xxxix) التاريـخ: يحيى بن معين (233هـ)، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط1، 1399هـ (31/3)

(xl) انظر: الجرح والتعديل (41/ا) رقم (194)، المراسيل: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (327 هـ)، بعناية شكر ا قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1402هـ (ص44).

(xli) المراسيل – لابن أبي حاتم (ص44).

(xlii) تهذيب التهذيب (8/ 8) . وانظر : تقريب التهذيب – لابن حجر، بعناية عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ (ص 356)، والإصابة – لابن حجر، تحقيق علي البجاوي ، دار الجيل بيروت، ط1، 1412هـ (607/4).

(xliii) صحيح البخاري: رقم (399) وانظر أطرافه (3145، 7535).

(xliv) صحيح البخاري: رقم (2927) وانظر طرفه (3592).

(xlv) تاريخ ابن معين (322/4).

(xlvi) التقريب – لابن حجر (ص452).

(xlvii) انظر: الجرح والتعديل – لابن أبي حاتم (338/8).

(xlviii) صحيح البخاري: رقم (1040، 1048، 1062، 1063، 5785).

(xlix) صحيح البخاري: رقم (783).

(l) صحيح البخاري: رقم (4425، 7099).

(li) صحيح البخاري:رقم (2704، 3629، 3746، 7109).

(lii) التتبع (مع الإلزامات): علي بن عمر الدارقطني (385هـ)، تحقيق مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2،
1405هـ (ص222).

(liii) فتح الباري (71/13).

(liv) هدي الساري (ص386).

(lv) فتح الباري (71/13).

(lvi) العلل (ص60).

(lvii) انظر: تاريخ الإسلام: محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، تحقيق د. عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1411هـ (48/7).

(lviii) قال الحسن: ولقد سمعت أبا بكرة يقول ... رقم 2704

(lix) انظر: المراسيل- لابن أبي حاتم (ص45).

(lx) جامع التحصيل (ص163).

(lxi) انظر: العلل الكبير – للترمذي (966/2).

(lxii) انظر: الجرح والتعديل (224/1).

(lxiii) انظر: المصدر نفسه (227/1).

(lxiv) تاريخ ابن معين (234/2).

(lxv) انظر: تهذيب التهذيب (203/4).

(lxvi) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه: رقم (5991).

(lxvii) علل الحديث: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (327هـ)، دار المعرفة، بيروت، 1405هـ (2/ 210).

(lxviii) يقصد البخاري أن هذا القول لا يعتمد عليه؛ لأن الأعمش سمع أحاديث كثيرة من مجاهد. وا أعلم.

(lxix) العلل الكبير (966/2).

وقد صحح البخاري عدة أحاديث جاءت من طريق الأعمش عن مجاهد– انظر العلل الكبير للترمذي (140/1، 202، 330، 721/2).

(lxx) الصفحة السابقة .

(lxxi) العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن حنبل (241هـ)، تحقيق طلعت قوج وزميله، المكتبة الإسلامية، تركيا، 1987م (255/1).

([lxxii]) رقم (6416).

([lxxiii]) جامع العلوم والحكم (ص379).

([lxxiv]) انظر:الضعفاء الكبير:محمد بن عمرو العقيلي (322هـ)، تحقيق عبد المعطي قلعجي،دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1404هـ (240/3)

([lxxv]) يقصد ما ذكره العقيلي في الضعفاء

([lxxvi]) صحيح ابن حبان: محمد بن حبان البستي (354هـ)، ترتيب علي بن بلبان الفارسي (739هـ) تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ رقم (698).

([lxxvii]) أي: إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل شيخ ابن حبان

([lxxviii]) " عن " غير موجودة في صحيح ابن حبان

([lxxix]) انظر: روضة العقلاء ونزهة الفضلاء: محمد بن حبان التميمي البستي (354هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1945م (ص148).

([lxxx]) أي ابن حبان

([lxxxi]) فتح الباري (233/11).

([lxxxii]) هدي الساري (ص441).

([lxxxiii]) مسند:أحمد بن حنبل (241هـ)، المكتب الإسلامي،بيروت (24/2)،وسنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي (279هـ)، تحقيق أحمد شاكر وآخران، نشر مصطفى الحلبي، ط2، 1398هـ (2333)، والزهد: عبد ا بن المبارك (181هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية،بيروت (ص 13)،وحلية الأولياء: أحمد بن عبد ا الأصفهاني،أبو نعيم (430هـ)،دار الكتاب العربي،بيروت،1400 هـ (313/1) وشرح السنة: حسين بن مسعود البغوي (516هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وزميله، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1402هـ (4029).

([lxxxiv]) مسند أحمد (41/2)، والمصنف: عبد ا بن محمد بن أبي شيبة (235هـ)، تحقيق عبد الخالق الأفغاني، الدار السلفية بالهند، ط2 1399هـ (217/13).

([lxxxv]) سنن الترمذي (2333)، وسنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني (275هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشـر عيسى الحلبي (4114).

([lxxxvi]) صحيح البخاري: رقم (6052)، وانظر أطرافه: (218، 1361، 1378)، ورقم (5444).

([lxxxvii]) صحيح البخاري: رقم (1393، 6516).

([lxxxviii]) صحيح البخاري:انظر الأرقام (229-232)، وجاء في أحدها أيضا سمعت عائشة.

([lxxxix]) صحيح مسلم: رقم (289/108).

([xc]) انظر: تحفة التحصيل (ص175).

([xci]) صحيح البخاري: الأرقام: (4828، 6092)، (4909).

([xcii]) الأم: الإمام محمد بن إدريس الشافعي (150هـ)، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1393هـ (57/1).

([xciii]) فتح الباري (334/1).

([xciv]) انظر: جامع التحصيل (ص190).

([xcv]) رقم (2948).

([xcvi]) قال فيه الدارقطني: من أحب أن ينظر ويعرف قصور علمه عن علم السلف فلينظر في علل حديث الزهري لمحمد بن يحيى – انظر: سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، تحقيق بإشـراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1406هـ ( 12/ 284).

([xcvii]) هدي الساري (ص363)، وانظر: تهذيب التهذيب (6/ 215).

([xcviii]) تهذيب التهذيب (6/ 215).

([xcix]) صحيح البخاري: الأرقام (3889، 4676، 6690).

([c]) صحيح البخاري: الأرقام (2757، 2947، 3556، 3889، 3951، 4418، 4673، 4678، 6255، 7225).

([ci]) صحيح البخاري: رقم (4677).

([cii]) لم أجده في المصنفات التي اطلعت عليها.

([ciii]) التتبع (ص242).

([civ]) تهذيب التهذيب (215/6).

([cv]) هدي الساري (ص363).

([cvi]) حاشية تحفة التحصيل (ص295) بخط المحدث أبي بكر البوصيري. وسقطت من تهذيب التهذيب (6 / 215) لفظة حفظ.

([cvii]) هدي الساري (ص363).

([cviii]) فتح الباري (113/6).

([cix]) تحفة التحصيل 392 (يراجع الاستذكار)

([cx]) صحيح البخاري: رقم (5835).

([cxi]) صحيح البخاري: رقم (5952).

([cxii]) فتح الباري (10/ 385).

([cxiii]) رجال صحيح البخاري (574/2).

(cxiv) الضعفاء الكبير (297/3).

(cxv) مسند أحمد (282/4)، سنن الترمذي (2726)، مسند أبي يعلى الموصلي: أحمد بن علي بن المثنى التميمي (307هـ)، تحقيق حسين أسد، دار المأمون للتراث، ط1، 1404هـ (1718)، شرح مشكل الآثار: أحمد بن محمد الطحاوي (321هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1415هـ (171).

(cxvi) جامع التحصيل (ص 245).

(cxvii) حاشية تحفة التحصيل (ص384).

(cxviii) شرح مشكل الآثار (170).

(cxix) شرح مشكل الآثار (157/1).

(cxx) انظر على سبيل المثال في صحيح البخاري، الأرقام: 1803، 2439، 2698، 2808، 2831، 2836، 2930، 3039، 3184، 3249، 3549، 3614.

(cxxi) انظر: جامع التحصيل (ص245).

(cxxii) انظر هذه الأقوال في تاريخ يحيى (549/2) ، سؤالات ابن الجنيد (ص25)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد (269/1)، المراسيل (ص 203 – 205)، مقدمة الجرح والتعديل (ص130)، تهذيب الكمال (232/27).

(cxxiii)انظر: تهذيب التهذيب (39/10).

(cxxiv) انظر مثلاً: سنن النسائي (127/1).

(cxxv) انظر: تهذيب الكمال (27/ 234).

(cxxvi) انظر: تهذيب الكمال (235/35).

(cxxvii) جامع التحصيل (ص 273).

(cxxviii) مختصر سنن أبي داود ( مع السنن) عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (656هـ)، تعليق عزت دعاس وزميله، دار الحديث، حمص، ط1، 1389هـ (2/ 416).

(cxxix) فتح الباري (413/1) وانظر: التهذيب 10/ 39

(cxxx) صحيح البخاري: رقم (1775، 1776)، صحيح مسلم: رقم (1255/220).

(cxxxi) صحيح البخاري: الأرقام ( 312، 1393، 6516).

(cxxxii) صحيح البخاري: رقم (3388).

(cxxxiii) صحيح البخاري: الأرقام (4143، 4691).

(cxxxiv) صحيح البخاري: رقم: (4751).

(cxxxv) رجال صحيح البخاري (859/2).

(cxxxvi) الاستيعاب: يوسف بن عبد ا بن عبد البر (463ه)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ (1937/4).

(cxxxvii) انظر: تحفة التحصيل (ص490).

(cxxxviii) وانظر الطبقات الكبرى (83/6).

(cxxxix) الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (276/8)، وأبو القاسم الجرجاني، حمزة بن يوسف (345هـ) في تاريخ جرجان، تحقيق د. محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ (1/ 199).

(cxl) انظر: فتح الباري (438/7).

(cxli) تهذيب الكمال (453/27).

(cxlii) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: يوسف بن عبد الرحمن المزي (742هـ)، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، ط2، 1403هـ ( 79/13).

(cxliii) مسند أحمد (367/6).

(cxliv) صحيح البخاري: رقم (4141) من طريق الزهري عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد ا بن عبد ا بن عتبة بن مسعود عن عائشة، وهي رواية طويلة جدا.

(cxlv) انظر: جامع التحصيل - للعلائي (ص277).

(cxlvi) التاريخ الأوسط: محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، تحقيق محمد اللحيدان، دار الصميعي، الرياض، ط1، 1418هـ (117/1).

(cxlvii) نقله عنه الكلاباذي كما سبق بيانه، وكذا ابن عبد البر في الاستيعاب (1936/4)، والذهبي في الكاشف، تحقيق عزت عطية وزميله، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط1، 1392هـ (524/2)، وقاله ابن سعد في الطبقات الكبرى (276/8)، والجوزجاني إبراهيم بن يعقوب (259هـ) في أحوال الرجال، تحقيق صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1416هـ (ص151)، وابن حبان في الثقات (1/ 312).

(cxlviii) انظر: فتح الباري (438/7)، تهذيب التهذيب (416/12)، الإصابة (206/8).

(cxlix) انظر: زاد المعاد في هدى خير العباد: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (752هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي (2/ 286).

(cl) تحفة التحصيل 511. والحديث في الصحيحين: البخاري: رقم (3859)، مسلم: رقم (450/153)، وما له فيهما غير هذا الموضع.

([cli]) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق محمد علي العمري، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1403هـ (ص269).

([clii]) صحيح البخاري: الأرقام (3474، **5734، 6619)**.

([cliii]) انظر: ص 6 من البحث.

([cliv]) صحيح البخاري مع الفتح (153/1).

([clv]) صحيح البخاري رقم (3024)، وانظر الأرقام (2818، 2833، 2966، 7237)، والحديث أخرجه مسلم أيضـًا رقم (1742/20).

([clvi]) التتبع (ص 305).

([clvii]) هدي الساري (ص361).

([clviii]) صحيح البخاري (1454)، وانظر: الأرقام (1448، 1450، 1451، 1453، 1455، 2487، 3106، 5878، 6955).

([clix]) التتبع (ص251).

([clx]) انظر: مسند أحمـد (11/1)، سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني ( 275هـ)، تعليق عزت دعاس وزميله، دار الحديث، حمص، ط1، 1389هـ (1567)، سنن النسائي: أحمد بن شعيب النسائي (303هـ)، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1411هـ (27/5).

([clxi]) انظر: فتح الباري (318/3).

([clxii]) هدي الساري (357).

([clxiii]) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: عياض بن موسى اليحصبي (544هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، والمكتبة العتيقة، تونس، ط2 (ص86)، وانظر: المحدث الفاصل - للرامهرمزي (ص435)، ومعرفة علوم الحديث: محمد بن عبد ا النيسابوري، تحقيق د. السيد معظم حسين، مكتبة المتنبي، القاهرة، (ص261)، والكفاية – للخطيب (ص490)، وجامع التحصيل – للعلائي (ص260)، وغيرها من كتب علوم الحديث.

([clxiv]) التاريخ الكبير (376/5).

([clxv]) انظر الأرقام (288، 1474، 2335، 6995).

([clxvi]) المراسيل - لابن أبي حاتم (ص180).

([clxvii]) صحيح البخاري رقم (5828)، وانظر الأرقام (5829، 5830)، والحديث أخرجه مسلم: رقم (12 /2069).

([clxviii]) انظر: التتبع (ص261)، وفتح الباري (286/10).

([clxix]) انظر: تحفة الأشراف (84/8).
([clxx]) فتح الباري (286/10).
([clxxi]) تهذيب التهذيب (109/3).
([clxxii]) التاريخ الكبير (176/3).
([clxxiii]) تهذيب الكمال (168/8، 459/28)، تحفة الأشراف (506/8).
([clxxiv]) صحيح البخاري: رقم (2072).
([clxxv]) صحيح البخاري: رقم (2128).
([clxxvi]) حلية الأولياء – لأبي نعيم (217/5)، السنن الكبرى: أحمد بن الحسين البيهقي (458هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1 1344هـ (31/6).
([clxxvii]) مسند أحمد (3/ 131)، والسنن الكبرى – للبيهقي (31/6).
([clxxviii]) وأخرجه من طريق الإسماعيلي، البيهقي في السنن الكبرى (32/6).
([clxxix]) فتح الباري (345/4).
([clxxx]) المراسيل (ص65).
([clxxxi]) صحيح البخاري: رقم (2502، **6353**).
([clxxxii]) جامع التحصيل (ص177).
([clxxxiii]) تهذيب التهذيب (303/3).
([clxxxiv]) صحيح البخاري: رقم (3074).
([clxxxv]) التتبع (ص155).
([clxxxvi]) هدي الساري (ص362).
([clxxxvii]) العلل (ص78).
([clxxxviii]) تحفة الأشراف (292/6).
([clxxxix]) تهذيب الكمال (131/10، 359/15).
([cxc]) تحفة التحصيل (ص171).
([cxci]) انظر: تهذيب الكمال (439/13)، وجاء فيه: وهو روايته – خطأ.
([cxcii]) الكامل في ضعفاء الرجال: عبد ا بن عدي الجرجاني (365هـ)، تحقيق يحيى غزاوي، دار الفكـر، بيروت، ط3، 1409هـ (113/4).
([cxciii]) صحيح البخاري: رقم (3803)، وانظر: صحيح مسلم: (2466/124).
([cxciv]) صحيح البخاري: رقم (5605)، وانظر: صحيح مسلم: (2011/95).

حمـ ـ/ر

([cxcv]) فتح الباري (123/7).

([cxcvi]) رقم: (6812).

([cxcvii]) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: محمد بن موسى الحازمي (584هـ)، تعليق عبد المعطي قلعجي، دار الوعي، حلب، ط1، 1403هـ (ص302).

([cxcviii]) فتح الباري (119/12)، وذكر ابن حجر نحوه عن الإسماعيلي والدارقطني في النكت الظراف : تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ (391/7).

وانظر كلام الدارقطني، علي بن عمر (385هـ) في العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1403هـ (96/4).

([cxcix]) جامع التحصيل (ص204).

([cc]) تحفة الأشراف (391/7).

([cci]) تهذيب الكمال (31/14، 475/20).

([ccii]) المراسيل (ص 158).

([cciii]) الجرح والتعديل (7/7 ).

([cciv]) تحفة التحصيل (ص 358).

([ccv]) صحيح البخاري: الأرقام (309، 310، 311، 2037، 4242، 5825).

([ccvi]) جامع التحصيل (ص239).

([ccvii]) سير أعلام النبلاء (13/5).

([ccviii]) تهذيب الكمال (265/20) ، تحفة الأشراف (242/12).

([ccix]) ذكر حال عكرمة : عبد العظيم القوي المنذري (656هـ)، بعناية نظام يعقوبي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1421هـ (ص17).

([ccx]) صحيح البخاري: رقم (3166، 6914).

([ccxi]) التتبع (ص153).

([ccxii]) سنن ابن ماجه: رقم (2686).

([ccxiii]) سنن النسائي (23/8).

([ccxiv]) فتح الباري (269/6).

([ccxv]) (ص 364).

([ccxvi]) صحيح البخاري: انظر الأرقام: (1978، 5052، 5991).

([ccxvii]) انظر: تحفة التحصيل (ص481).

(ccxviii) المراسيل (ص190).
(ccxix) صحيح البخاري: رقم (1343).
(ccxx) صحيح البخاري: انظر أطرافه (1345، 46، 47، 53، 4079).
(ccxxi) فتح الباري (210/3).
(ccxxii) تاريخ يحيى (150/3).
(ccxxiii) تاريخ يحيى (502/3).
(ccxxiv) صحيح البخاري: رقم (955).
(ccxxv) صحيح البخاري: رقم (983).
(ccxxvi) صحيح البخاري: رقم (951)، وانظر الأرقام (965، 968، 5545، 5560).
(ccxxvii) صحيح البخاري: رقم (876).
(ccxxviii) صحيح البخاري: رقم (5563).
(ccxxix) صحيح البخاري: رقم (5556).
(ccxxx) صحيح البخاري: رقم (2408).
(ccxxxi) صحيح البخاري: رقم (844، ، 7292).
(ccxxxii) صحيح البخاري: رقم (5975، 6330).
(ccxxxiii) صحيح البخاري: رقم (6473).
(ccxxxiv) صحيح البخاري: رقم (6615).
(ccxxxv) صحيح البخاري: رقم (1477).
(ccxxxvi) سير أعلام النبلاء (402/5).
(ccxxxvii) (708/2).
(ccxxxviii) المراسيل (ص225).
(ccxxxix) (330/12)
(ccxl) (299/29 ، 231/35).
(ccxli) جامع التحصيل (ص290).
(ccxlii) صحيح البخاري: رقم (1323)، و انظر: صحيح مسلم (945/55).
(ccxliii) انظر: فتح الباري (195/3).
(ccxliv) نقلها ابن حجر في التهذيب (414/10) دون قوله (في بعضه)، وعزاها لابن أبي حاتم
(ccxlv) فتح الباري (3/ 196).

([ccxlvi]) صحيح البخاري رقم (6299).

([ccxlvii]) العلل الكبير- للترمذي (965/2).

([ccxlviii]) انظر: مسند أحمد (373/1)، المستدرك على الصحيحين:محمد بن عبد ا ( الحاكم النيسابوري) (405هـ)،دار الفكر، بيروت، 1398هـ (533/3)،المعجم الصغير:سليمان بن أحمد الطبراني (360 هـ)،تصحيح عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، 1388هـ (134/1)

([ccxlix]) انظر: المواضع السابقة، مسند الطيالسي: سليمان بن داود ( 204هـ)، دار المعرفة، بيروت ( 343)، الآحاد والمثاني: أحمد بن عمرو الشيباني (287هـ)، تحقيق د. باسم الجوابرة، دار الراية، الرياض،ط1، 1411هـ (284/1)، المعجم الكبير: سليمان بن أحمد الطبراني (360هـ)، تحقيق حمدي السلفي، الدار العربية للطباعة، ط1، 1398هـ (289/10).

([ccl]) المراسيل (ص106)، وقول الحجاج عن شعبة أورده أحمد في مسنده (58/1).

([ccli]) انظر: فتح الباري (75/9).

([cclii]) انظر: المراسيل (ص107)

([ccliii]) المصدر نفسه

([ccliv]) التاريخ الأوسط (340/1)، وانظر: التاريخ الكبير (72/5).

([cclv]) صحيح البخاري: رقم (2778).

([cclvi]) صحيح البخاري: رقم (5027)، وانظر رقم (5028).

([cclvii]) جامع التحصيل (ص209).

([cclviii]) قال الذهبي: ليس إسنادها بالقائم. سير أعلام النبلاء (271/4)، معرفة القراء الكبار: للذهبي أيضا، تحقيق د. بشار معروف وزميله، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1404هـ (52/1)، وانظر: علل الدارقطني (60/3).

قلت: الثابت أن أبا عبد الرحمن قرأ القرآن على علي . سير النبلاء (269/4)، ومعرفة القراء (91/1، 92، 94).

([cclix]) سير أعلام النبلاء (4/ 269).

([cclx]) تاريخ الإسلام (222/3).

([cclxi]) فتح الباري (76/9).

([cclxii]) الكامل- لابن عدي (255/4)، وابن أبي مريم، قال فيه ابن عدي: " يحدث بالبواطيل "، وقال أيضا " إما أن يكون مغفلاً لا يدري ما يخرج من رأسه، أو يتعمد.

([cclxiii]) فتح الباري (9/ 76).

(cclxiv) تحقيق أحمد شاكر على المسند، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1948- 1977م (336/1).

(cclxv) انظر هدي الساري (ص413).

(cclxvi) تهذيب التهذيب (141/5).

(cclxvii) التاريخ الكبير (51/5).

(cclxviii) هدي الساري (ص413).

(cclxix) تهذيب التهذيب (413/5).

(cclxx) صحيح البخاري: رقم (4350).

(cclxxi) صحيح البخاري: رقم (4473) وانظر: صحيح مسلم: رقم (1814/147).

(cclxxii) تهذيب الكمال (332/14).

(cclxxiii) تهذيب الكمال (55/4).

(cclxxiv) لا مجال لإيراد جميع المواضع هنا، ولكن انظر على سبيل المثال مسند أحمد (350/5) من طريق عبدالجليل بن عطية القيسي عن عبدا بن بريدة حدثني أبي. (353/5) من طريق حسين بن واقد عن عبدا بن بريدة قال: سمعت أبي .

(cclxxv) صحيح البخاري: رقم (1626).

(cclxxvi) التتبع (ص247).

والحديث في الموطأ في الحج باب جامع الطواف رقم (123).

(cclxxvii) صحيح البخاري: الأرقام (464، 1619، 1626، 1633، 4853). وهو في صحيح مسلم: رقم (1276/258).

(cclxxviii) شرح مشكل الآثار (141/9).

(cclxxix) هدي الساري (ص358).

(cclxxx) فتح الباري (487/3).

(cclxxxi) العلل (ص50).

(cclxxxii) صحيح البخاري: رقم (3755).

(cclxxxiii) انظر: تاريخ بغداد: أحمد بن علي " الخطيب البغدادي " (463هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت (452/12).

(cclxxxiv) التاريخ الكبير (145/7).

(cclxxxv) العلل- لابن المديني (ص58).

(cclxxxvi) تهذيب الكمال (290/4).

([ccLXXXVII]) جامع التحصيل (ص257).

([ccLXXXVIII]) لعل المراد بكتاب العتق، أحد كتب مستخرجه على الصحيح ؛ لأن رواية موسى بن عقبة عن الزهري جاءت عند البخاري في مواضع متعددة، أولها في كتاب العتق – رقم (2537). فالرواية الأولى لموسى عن الزهري عند البخاري جاءت في كتاب العتق.

([ccLXXXIX]) انظر: جامع التحصيل (ص110)، تهذيب التهذيب (323/10).

([ccXC]) تهذيب التهذيب (323/10).

([ccXCI]) جامع التحصيل (ص110).

([ccXCII]) التبيين لأسماء المدلسين: إبراهيم بن محمد الحلبي (841هـ)، تعليق محمد الموصلي، مؤسسة الريان، بيروت، ط1، 1414هـ (ص215).

([ccXCIII]) صحيح البخاري: الأرقام (2537، 3048، 4026).

([ccXCIV]) صحيح البخاري: الأرقام (4018، 6425، 7176).

([ccXCV]) المحدث الفاصل (ص200).

([ccXCVI]) الاستيعاب (1842/4).

([ccXCVII]) تهذيب الكمال (120/29).

([ccXCVIII]) انظر جامع التحصـيل (ص 110)، التبيين (ص215)، طبقات المدلسين: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)،تحقيق د. محمد عزب، دار الصحوة، القاهرة، ط1، 1407هـ (ص41).

([ccXCIX]) آخر كتاب التبيين

([ccc]) لست هنا بصدد تفصيل القول في هذه المسألة، وقد كنت جمعت المادة العلمية المتعلقة بصيغ القول والعنعنة من الصحابي، وهل تفيد الرفع صراحة، أم هي من المرفوع الحكمي، يسر ا خروجها في وقت قريب في دراسة تفصيلية موسعة.

([ccci]) مقدمة ابن الصلاح:عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (643هـ)،تحقيق د. عائشة عبد الرحمن،دار المعارف،القاهرة (ص211)

([cccii]) التمهيد:يوسف بن عبد ا بن عبد البر (463هـ)،تحقيق مصطفى العلوي وزميله،وزارة الأوقاف المغربية،1387هـ(352/1)

([ccciii]) فتح المغيث: عبد الرحيم العراقي (806هـ)، تعليق محمود ربيع، دار الفكر ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1416هـ (ص 70).

([ccciv]) التقييد والإيضاح:عبد الرحيم بن الحسين العراقي (806هـ)، بعناية محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ (ص 68).

(cccv) هدي الساري (ص 378).

(cccvi) ذكره الذهبي ضمن مؤلفات الخطيب في سير أعلام النبلاء (295/18) بعنوان جزء في رواية الصحابة عن التابعين.

(cccvii) أورد العراقي في التقييد والإيضاح عشرين رواية منها، واختصر ابن حجر ورتبه على حروف المعجم في كتاب أسماه نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين، نشرته دار الهجرة، الرياض، بتحقيق طارق العمودي، ط1، 1415هـ.

(cccviii) انظر: فتح الباري (3/7-4).

(cccix) راجع: تحفة الأشراف (4/ 320-333)، تهذيب الكمال (14/ 509).

(cccx) المسند: (2/4).

(cccxi) صحيح البخاري: رقم (5833).

(cccxii) التتبع (ص 306)، وأبو ذبيان هو خليفة بن كعب، وأم عمرو هي بنت عبدا  بن الزبير ، وقد أخرج البخاري حديثهما في الحديث التالي لحديث ابن الزبير عن النبي ﷺ

(cccxiii) هدي الساري (ص378).

(cccxiv) فتح الباري (289/10).

(cccxv) صحيح البخاري: رقم (2474) عن آدم بن أبي إياس، (5516) عن حجاج بن منهال، كلاهما عن شعبة.

(cccxvi) جامع التحصيل (ص217).

(cccxvii) فتح الباري (120/5).

(cccxviii) سؤالات الآجري أبا داود (ص201).

(cccxix) سؤالات أبي داود للإمام أحمد، تحقيق د. زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1 ، 1414هـ (ص148).

(cccxx) المراسيل (ص102).

(cccxxi) العلل ومعرفة الرجال (276/1، 333/2).

(cccxxii) صحيح البخاري مع الفتح (513/2).

(cccxxiii) سؤالات الآجري أبا داود (ص200).

(cccxxiv) الجرح والتعديل (197/5).

(cccxxv) تاريخ الثقات: أحمد بن عبدا  العجلي (261هـ)، تعليق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ (ص283).

حمـ ـ/ر

([cccxxvi]) الثقات (225/3).
([cccxxvii]) سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق د. عبد الرحيم القشقري، كتب خانة جميلي، باكستان، ط1، 1404هـ (ص67).
([cccxxviii]) تاريخ الإسلام (240/3).
([cccxxix]) سير أعلام النبلاء (197/3).
([cccxxx]) تهذيب الكمال (302/16).
([cccxxxi]) تهذيب التهذيب (72/6).
([cccxxxii]) تقريب التهذيب (ص271).
([cccxxxiii]) المعجم الكبير: رقم (3872).
([cccxxxiv]) فتح الباري (120/5)، وانظر: (645/9).
([cccxxxv]) التعديل والتجريـح: سليمان بن خلف الباجي (474هـ)، تحقيق د. أبو لبابـة حسين، دار اللواء، الرياض، ط1، 1406هـ (810/2).
([cccxxxvi]) تهذيب الكمال (302/16).
([cccxxxvii]) تحفة الأشراف (185/7).
([cccxxxviii]) نصب الراية: عبد ا بن يوسف الزيلعي (762هـ)، تحقيق محمد البنوري، دار الحديث، القاهرة، 1357هـ (118/3).
([cccxxxix]) صحيح البخاري: رقم (5172).
([cccxl]) المصنف: (313/4).
([cccxli]) السنن الكبرى: رقم (6607).
([cccxlii]) المسند: (113/6).
([cccxliii]) السنن الكبرى: رقم (6606).
([cccxliv]) مسند أبي يعلى: رقم (4686).
([cccxlv]) مسند الحميدي (115/1).
([cccxlvi]) الطبقات الكبرى (469/8).
([cccxlvii]) الثقات (197/3).
([cccxlviii]) الثقات (368/4).
([cccxlix]) تاريخ الثقات (ص520).
([cccl]) فتح الباري (239/9).

([cccli]) تهذيب الكمال (211/35).

([ccclii]) السنن الكبرى (6607).

([cccliii]) فتح الباري (238/9).

([cccliv]) تحفة الأشراف (342/11).

([ccclv]) النكت الظراف (342/11).

([ccclvi]) الكاشف (474/3).

([ccclvii]) تهذيب الكمال (35/ 211).

([ccclviii]) تحفة الأشراف (341/11).

([ccclix]) صحيح البخاري: رقم (1349).

([ccclx]) سنن ابن ماجه: رقم (3109).

([ccclxi]) تحفة الأشراف (343/11).

([ccclxii]) تهذيب الكمال (10/2).

([ccclxiii]) (76/6).

([ccclxiv]) سنن أبي داود: رقم (1878).

([ccclxv]) سنن ابن ماجه: رقم (2947).

([ccclxvi]) تحفة الأشراف (343/11).

([ccclxvii]) (743/7).

([ccclxviii]) فتح الباري (402/1، 18/8، 376/10، 520/13).

([ccclxix]) فتح الباري (279/9)

([ccclxx]) المصدر نفسه.

([ccclxxi]) المراسيل (ص198).

([ccclxxii]) تحفة التحصيل (ص487).

([ccclxxiii]) سنن الترمذي (242/5).

([ccclxxiv]) الاستيعاب (405/3).

([ccclxxv]) تهذيب الكمال (388/27).

([ccclxxvi]) التقريب (ص458).

([ccclxxvii]) رقم (2731، 2732) ، وقد تكرر مختصرا في مواضع أخرى ، انظر: (1694، 2711، 4157، 4178، 4180).

حمـ ـ/ر

(ccclxxviii) جامع التحصيل (ص276).

(ccclxxix) فتح الباري (437/6).

(ccclxxx) هو زياد بن حسان الباهلي، قال أبو حاتم: من قدماء أصحاب الحسن – الجرح والتعديل (552/3).

(ccclxxxi) المراسيل (ص35).

(ccclxxxii) ابن خالة زياد الأعلم، من تلاميذ الحسن، وروايته عنه في الكتب الستة.

وقال أبو زرعة:يونس بن عبيد أحب إلي في الحسن من قتادة؛لأن يونس من أصحاب الحسن،وقتادة ليس من أقران يونس.الجرح والتعديل(9/ 24)

(ccclxxxiii) انظر هذه الأقوال في المراسيل (ص35، 36) سنن الترمذي (551/4، 62/5).

(ccclxxxiv) التاريخ الكبير (134/2).

(ccclxxxv) سؤالات الآجري أبا داود (ص346).

(ccclxxxvi) سؤالات الحاكم للدارقطني، تحقيق د. موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1404 هـ (ص203).

(ccclxxxvii) صحيح البخاري: الأرقام (47، 3321).

(ccclxxxviii) صحيح البخاري: رقم: (6669).

(ccclxxxix) صحيح البخاري: الأرقام: (3404، 4799).

(cccxc) فتح الباري (109/1).

(cccxci) صحيح البخاري: رقم (4833).

(cccxcii) التتبع (ص266).

(cccxciii) فتح الباري (583/8).

(cccxciv) هدي الساري (ص373).

(cccxcv) صحيح البخاري: رقم (6190).

(cccxcvi) صحيح البخاري: رقم (6193).

(cccxcvii) التتبع (ص184).

(cccxcviii) فتح الباري (576/10).

(cccxcix) هدي الساري (ص379).

(cd) صحيح البخاري: رقم (5081).

(cdi) التتبع (ص344).

([cdii]) وانظر: التمهيد (250/8).

([cdiii]) فتح الباري (124/9).

([cdiv]) هدي الساري (ص375).

([cdv]) صحيح البخاري: رقم (2896).

([cdvi]) التتبع (194).

([cdvii]) سنن النسائي (45/6).

([cdviii]) فتح الباري (88/6).

ولا يقصد ابن حجر تصريح مصعب بالسماع من أبيه، إنما يشير إلى صحة روايته هذا الحديث عن أبيه، فمصعب ثقة، غير مدلس، وروايته عن أبيه في الكتب الستة.

([cdix]) النكت الظراف (319/3)

([cdx]) هدي الساري (ص362).

([cdxi]) (3/ 318).

([cdxii]) (25/28).

([cdxiii]) صحيح البخاري: رقم (3912)..

([cdxiv]) التتبع (ص256)..

([cdxv]) فتح الباري (253/7)..

([cdxvi]) هدي الساري (ص368)..

([cdxvii]) صحيح البخاري: رقم ( 2877).

([cdxviii]) جامع التحصيل (ص140).

([cdxix]) تحفة الأشراف (13/ 73).

([cdxx]) المصدر نفسه (13/ 72).

([cdxxi]) سير أعلام النبلاء (541/8).

([cdxxii]) جامع التحصيل (ص140).

([cdxxiii])ضعفه الدارقطني، وقال أبو حاتم: صدوق، كان يخطئ كثيرا، فإذا قيـل له لم يقبـل، وقال ابن الجوزي: كثير الوهم ، بل قال ابن حزم: منكر الحديث، لا يحتج به، روى المنكرات، أما ابن حبان فأورده في الثقات، وقال:كان يخطئ- الجرح والتعديل (294/8) سنن الدارقطني: علي بن عمر (385هـ)، تحقيق عبدا يماني، دار المعرفة، بيروت، 1386هـ (80/1،75، 280/4)، الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أحمد بن حزم (456هـ)، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1404هـ (576/4)، الثقات -

لابن حبان (204/9)، الضعفاء والمتروكين: عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (579هـ)، تحقيق عبد ا القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1406هـ (121/3)، المغني في الضعفاء: محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، تحقيق حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ (407/2).

([cdxxiv]) مسند أحمد (265/3).

([cdxxv]) الأرقام (264/3، 265).

([cdxxvi]) مستخرج أبي عوانة: يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (316هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1، 1385هـ (86/5).

([cdxxvii]) انظر: فتح الباري (6/ 77)، النكت الظراف (73/2).

([cdxxviii]) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية أبي خالد الدقاق يزيد بن الهيثم بن طهمان: تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، ط1، 1400هـ (ص 85).

([cdxxix]) حاشية تهذيب الكمال (108/20) عن سؤالات ابن محرز.

([cdxxx]) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص157).

([cdxxxi]) انظر: تهذيب الكمال (110/20).

([cdxxxii]) انظر: تهذيب الكمال (20/ 110).

([cdxxxiii]) نيل الأوطار: محمد بن علي الشوكاني (1250هـ)، دار الجيل، بيروت، 1973م (186/5).

([cdxxxiv]) تهذيب الكمال (115/20)، وانظر: تحفة الأشراف (90/5).

([cdxxxv]) صحيح البخاري: رقم (4920).

([cdxxxvi]) صحيح البخاري: رقم (5286).

([cdxxxvii]) تهذيب التهذيب (185/7).

([cdxxxviii]) فتح الباري (667/8).

([cdxxxix]) المصدر نفسه (418/9).

([cdxl]) هدي الساري (ص 485).

([cdxli]) البداية والنهاية : إسماعيل بن عمر بن كثير (774هـ)، مكتبة المعارف، بيروت (11/ 24).

([cdxlii]) انظر: تاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (24/2).